

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: ...../ 2019

قسم: علوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعلة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية المؤسسة

# الجباية الجمركية ودورها في تمويل إيرادات الخزينة العمومية دراسة حالة: المركز الحدودي بوشبكة - تبسة

تحت إشراف الدكتور

- عبد العزيز قتال

من إعداد الطالبين:

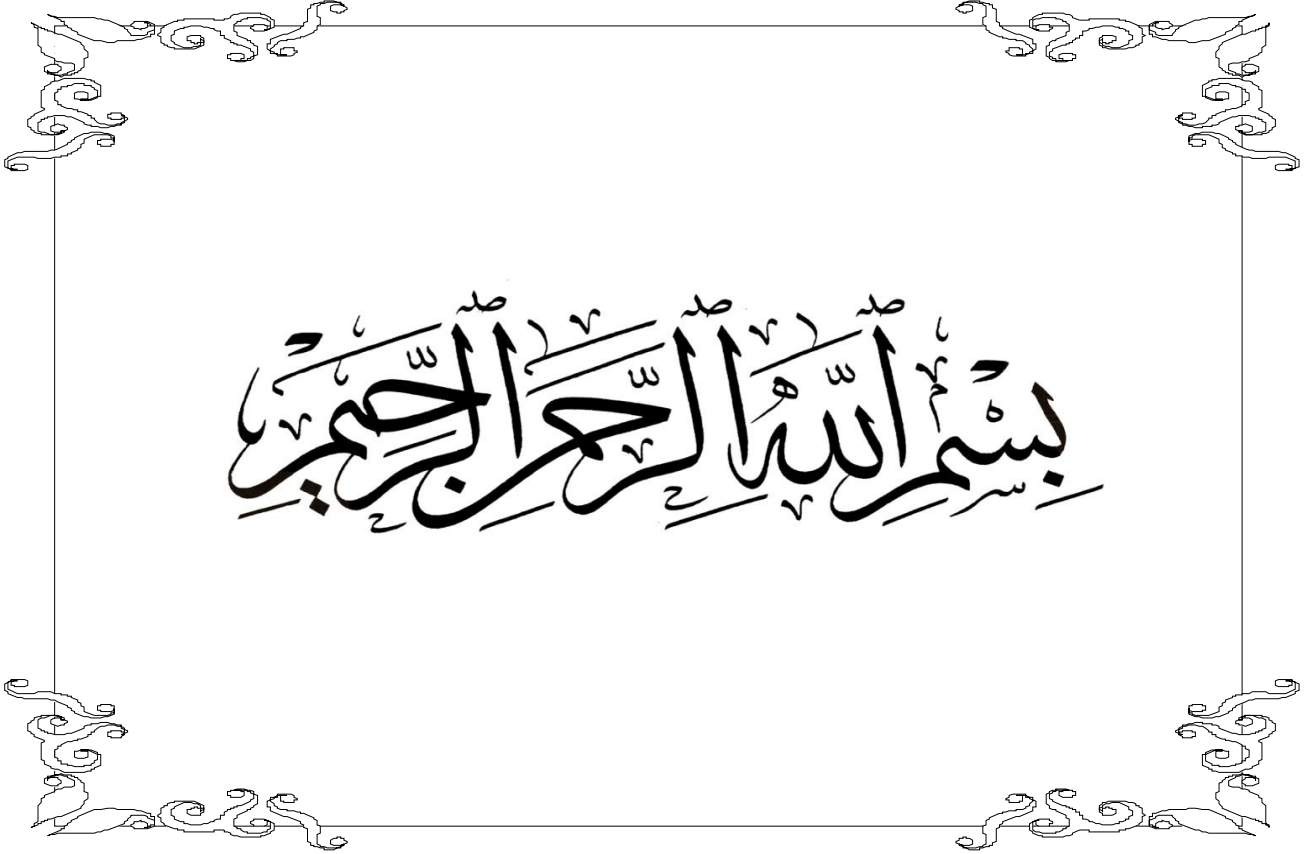
- نسرين فرحي

- محمد أحسن جاب الله

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حنان دريد	أستاذ محاضر قسم أ-	رئيسا
عبد العزيز قتال	أستاذ محاضر قسم أ-	مشرفا ومقررا
عبد السلام طيب	أستاذ محاضر قسم ب-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

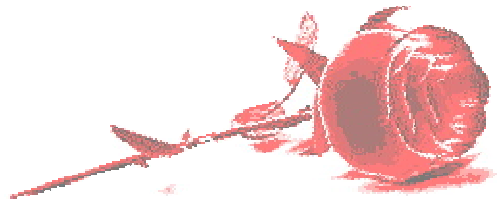


## شكر وعرفان

كن عالماً... فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منّ بها علينا فهو العليّ القدير، ولا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الأستاذ المشرف "قتال عبد العزيز على إشرافه ومتابعة جميع مراحل إنجاز هذا البحث "والأساتذة الكرام أعضاء اللجنة كل باسمه . كما تقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لنا لإنجاز هذا البحث ونخص بالذكر السيد قابض الجمارك -بوشبكة- وكل أعوان وموظفي الجمارك، والى جميع من اعاننا من قريب او بعيد ولوبالكلمة الطيبة.

إهداء

إلى جميع عائلتي وأخص بالذكر "أبي وأمي



نسين

# إهداء



إلى من علمني أن النجاح لا يأتي الا بالصبر والإصرار أبي العزيزة

إلى من سهرت الليل لأجلنا إليك يا أمي الحبيبة حبا وطاعة وبرآة

إلى اجمل وارق واحلى انسانه الى العشق

زوجتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أولادى أيمن دقي الدين

ولين

إلى كل من شاركوني الحياة بجلوها ومرها ووقفوا معي في كل خطوة اخوتي واخواتي

الى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى اساتذتي ودكاترتي في الجامعة الذين تعلمنا منهم الكثير ليس فقط بالعلم بل

بالأخلاق والمحبة والتفاني والجدورأينا من خلالهم الحياة بمنظور آخر



محمد



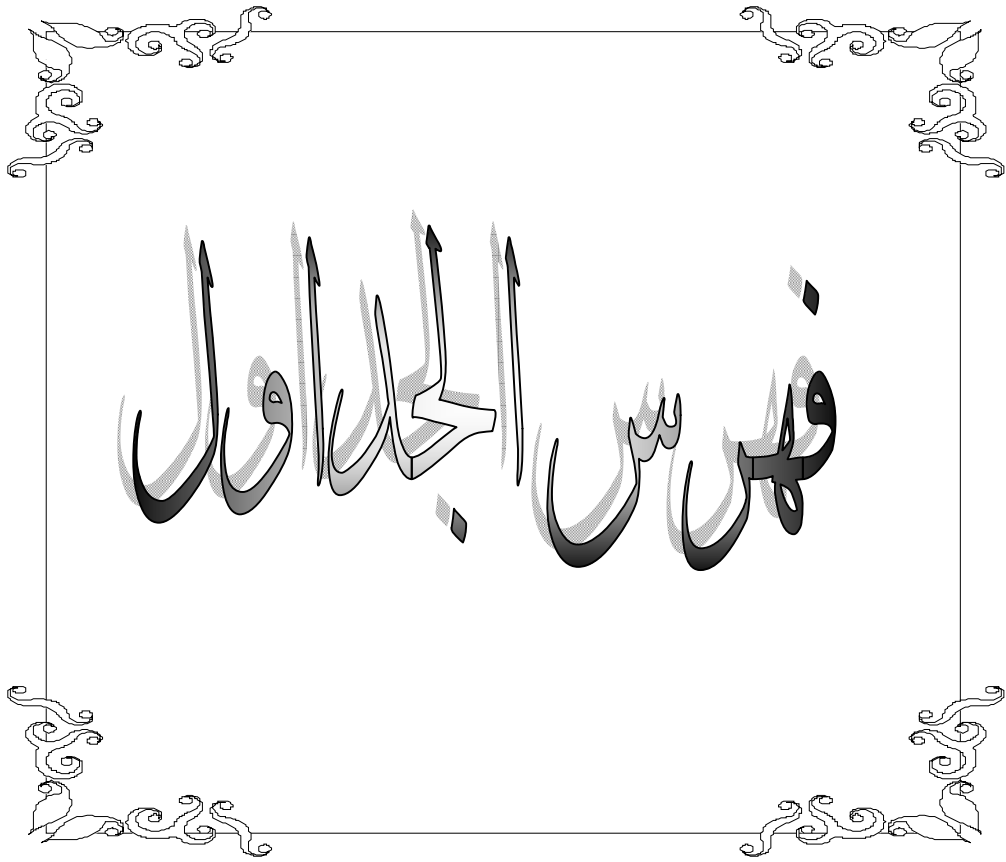
## الفهرس العام

الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر و عرفان
I	الفهرس العام
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ-هـ	المقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية الجمركية وإيرادات الخزينة العمومية</b>	
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: مدخل عام للجباية الجمركية
03	المطلب الأول: ماهية الجباية الجمركية
03	الفرع الأول: مفهوم الجباية الجمركية وخصائصها
03	الفرع الثاني: أهمية وأهداف الجباية الجمركية
04	الفرع الثالث: تحديد الوعاء الضريبي في الجباية الجمركية
05	المطلب الثاني: عناصر الجباية الجمركية
05	الفرع الأول: الحق الجمركي والرسم على القيمة المضافة
05	الفرع الثاني: الحقوق والرسوم المنشأة بقوانين المالية
09	الفرع الثالث: الحقوق والرسم المنشأة بموجب قوانين خاصة
11	الفرع الرابع: العقوبات المالية
11	المطلب الثالث: آليات تحصيل عناصر الجباية الجمركية
12	الفرع الأول: التعريف الجمركية والقيمة لدى الجمارك
13	الفرع الثاني: قبضة الجمارك والمصالح المكونة لها
15	الفرع الثالث: إجراءات تحصيل عناصر الجباية الجمركية
17	الفرع الرابع: كيفية تقسيم إيرادات عناصر الجباية الجمركية
21	المبحث الثاني: مدخل عام لإيرادات الخزينة العمومية
21	المطلب الأول: عموميات حول الخزينة العمومية
21	الفرع الأول: مفهوم الخزينة العمومية وخصائصها

22	الفرع الثاني: أهمية الخزينة العمومية وصلحياتها
23	الفرع الثالث: وظائف وحسابات الخزينة العمومية
25	المطلب الثاني: مصادر تمويل الخزينة العمومية
25	الفرع الأول: مفهوم إيرادات الخزينة العمومية
25	الفرع الثاني: الإيرادات العادية
27	الفرع الثالث: الجباية البترولية
28	المطلب الثالث: علاقة الجباية الجمركية بإيرادات الخزينة العمومية
29	الفرع الأول: الأثر المالي للتحصيل الجبائي الجمركي على إيرادات الخزينة العمومية
29	الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي لفرض عناصر الجباية الجمركية على إيرادات الخزينة العمومية
30	الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة لخلق موارد جديدة لتمويل إيرادات الخزينة العمومية
30	المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة
31	المطلب الأول: عرض دراسات سابقة باللغة العربية
34	المطلب الثاني: عرض دراسات سابقة باللغة الأجنبية
36	المطلب الثالث: إضافات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
38	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: دراسة تطور إيرادات الجباية الجمركية في المركز الحدودي بوشبكة 2009-2018</b>	
40	مقدمة الفصل الثاني
41	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة
41	المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة
41	الفرع الأول: تعريف المركز الحدودي بوشبكة وموقعه الجغرافي
41	الفرع الثاني: المصالح المكونة للمركز الحدودي بوشبكة
42	المطلب الثاني: قباضة الجمارك بوشبكة
45	المبحث الثاني: تطور وتوزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة 2009-2018.



45	المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة 2009-2018.
47	المطلب الثاني: توزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة للفترة الممتدة بين (2009 - 2018).
51	المبحث الثالث: مساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)
51	المطلب الأول: دراسة قياسية لمساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)
53	المطلب الثاني: دراسة وصفية لمساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)
57	خلاصة الفصل الثاني
59	الخاتمة
63	قائمة المراجع
67	قائمة الملاحق



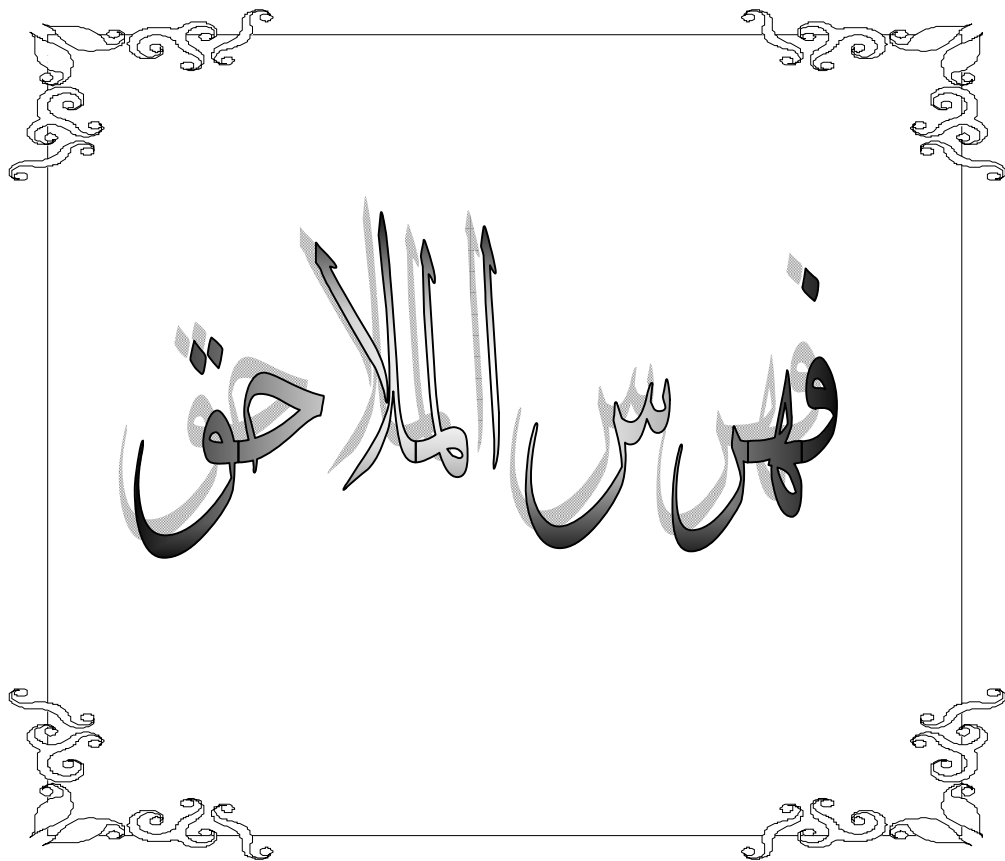
## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	تطور إيرادات الجباية الجمركية 2009 - 2018.	01
48	توزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة ( 2009- 2018).	02
54	إيرادات الجباية الجمركية الموجهة للخزينة العمومية (2009-2018)	03
54	إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)	04



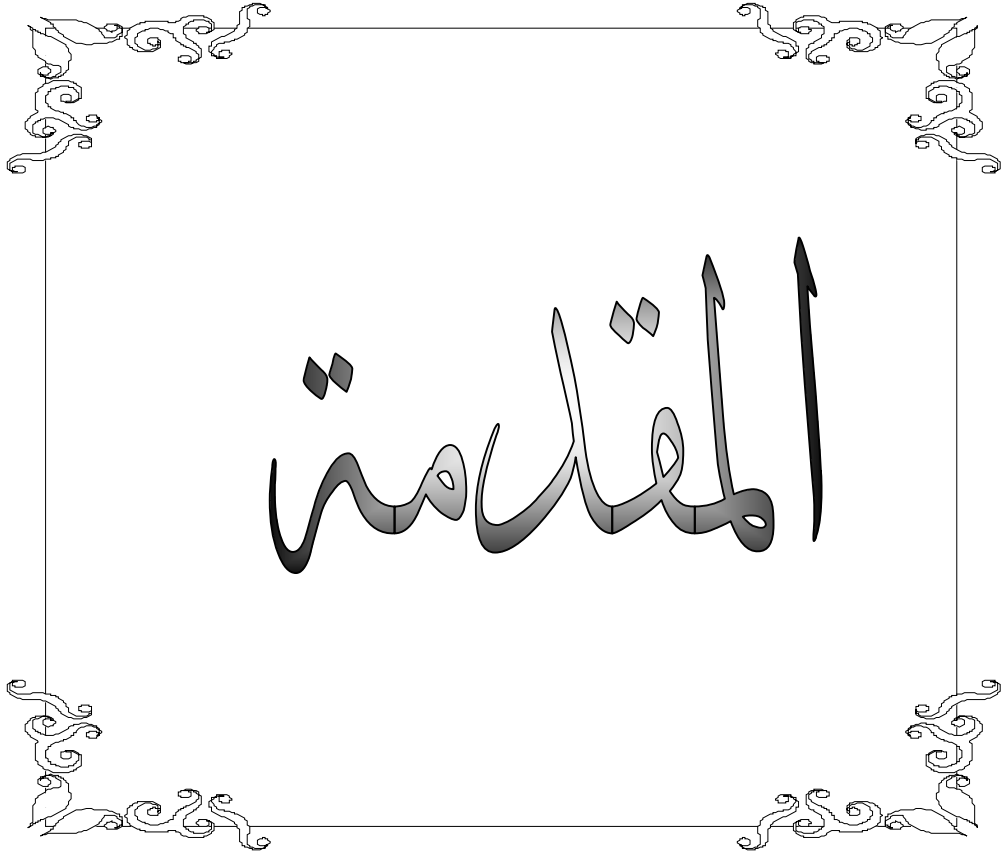
## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	قباضة الجمارك	01
20	تقسيم إيرادات الجباية الجمركية	02
44	الهيكل التنظيمي للمركز الحدودي بوشبكة	03
47	تطور في إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة للفترة 2009-2018.	04
50	توزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة (2009-2018)	05
51	تأثير إيرادات الجباية للمركز الحدودي بوشبكة على إيرادات الخزينة العمومية	06
55	إيرادات الجباية الجمركية الموجهة للخزينة العمومية	07
55	إيرادات الخزينة العمومية	08



## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
67	إيرادات الجباية الجمركية المركز الحدودي -بوشبكة- 2018-2009	01
68	إيرادات الخزينة العمومية 2010-2009	02
70	إيرادات الخزينة لعمومية 2016-2011	03
72	إيرادات الخزينة العمومية 2017	04





## المقدمة

سعت الدول في ما مضى من خلال أداء وظائفها على ضمان الأمن الداخلي والخارجي لها، وكذا تحقيق منفعة اجتماعية كأولوية هذا بغض النظر عن تحقيق منفعة اقتصادية.

بعد الحرب العالمية الثانية، اتجه اهتمام الاقتصاديين الى ما يعرف بالتنمية الاقتصادية، حيث تعددت الدراسات في هذا المجال واصبحت التنمية الاقتصادية هي الهدف الاساسي والرئيسي سواء بالنسبة للدول أو بالنسبة للمنظمات الدولية، وهذا نتاجا لما عرفته الساحة الدولية من تغيرات سياسية من جهة وتطور الفكر الاقتصادي من جهة أخرى.

الجزائر وكغيرها من الدول عرفت تحولات وتغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة منذ الاستقلال، وخاصة في السنوات الأخيرة الى سعت فيها الجزائر الى الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو الاقتصاد الحر، وهذه الخطوة تستدعي تحول النسق الاقتصادية بأكملها، وضرورة ايجاد صيغة تتماشى وهذا التغير لتخدم الاقتصاد الوطني.

وباعتبار أن الجباية الجمركية تؤدي وظيفتين أساسيتين أولهما وظيفة حامية تتمثل في حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة غير المشروعة في ظل تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة الى قمع الجرائم التي تمس وتهدد الكيان الاقتصادي للدولة، ووظيفة اقتصادية تتمثل في تحقيق إيرادات لصالح الخزينة العمومية، فهي تعتبر أداة مهمة وأساسية للمساهمة في هذا التغيير الاقتصادي. مما سبق تبلورت اشكالية بحثنا كما يلي :

### 1- الإشكالية

ضمن اطار مضمون وطبيعة المشكلة البحثية للموضوع المدروس يمكن طرح الإشكالية الاتية:

- إلى أي مدى تساهم إيرادات الجباية الجمركية في تمويل إيرادات الخزينة العمومية؟

من خلال بحثنا سوف نحاول معالجة الاشكالية المطروحة بالاجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالجباية الجمركية؟ ما هي عناصرها وآليات تحصيلها ؟

- فيما تتمثل إيرادات الخزينة العمومية؟ وما علاقتها بالجباية الجمركية ؟

- كيف تطورت إيرادات الجباية الجمركية في ظل التغيرات الاقتصادية منذ سنة 2009 الى غاية 2018؟

للإجابة على هذه التساؤلات نقوم بتحديد مجموعة من الفرضيات :

## 2- فرضيات الدراسة

- تؤثر إيرادات الجباية الجمركية في إيرادات الخزينة العمومية بشكل متذبذب؛
- تطور مساهمة إيرادات الجباية الجمركية في تمويل إيرادات خزينة الدولة؛
- ان تراجع إيرادات الجباية الجمركية يعود الى تغير في السياسة الاقتصادية الداخلية للجزائر، نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

## 3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة الموضوع أساسا في المساهمة العلمية أو القيمة المضافة التي يسعى الطالب للوصول إليها بوضع رؤية تحليلية للمتغيرات المدروسة وكشف مدى علاقتها، مع تحديد الاطار العلمي والعملية لهما.

- معرفة أهمية الجباية الجمركية في تمويل خزينة الدولة.
- تزويد القاريء بمعلومات جديدة حول الجباية الجمركية لسنوات حديثة.
- تسليط الضوء على موضوع مهم يفتقر للمادة العلمية بالقدر الذي يرقى الى تبيان هذه المهمة النبيلة التي هي من بين المهام المنوطة بجهاز الجمارك.

## 4- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة كمحاولة من الطلبة لتحقيق جملة من الأهداف التي تتمحور على العموم فيما يلي:

- عرض كل ما يتعلق بالجباية الجمركية.
- تبيان دور الجباية الجمركية في تمويل إيرادات الخزينة العمومية.
- تقديم دراسة أكاديمية لموضوع ذو طابع تقني بحت.
- الوقوف على آليات تحصيل إيرادات الجباية الجمركية.

## 5- منهجية الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة، ومن أجل الوقوف على حيثيات الموضوع، وللاجابة على تساؤلات الدراسة إعتد الطلبة على المنهج الوصفي في شقه النظري حيث قدموا دراسات مختلفة في مجال التحصيل الجبائي الجمركي، وطبق كذلك المنهج الإحصائي والتحليلي في الجانب التطبيقي المتعلق بتقديم وتحليل الإحصائيات من أجل معرفة وتقديم دور الجباية الجمركية في الولاية في المساهمة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، حيث تمت دراسة وقرائن للإحصائيات وتطورها بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

## 6- حدود الدراسة

وهي كما يلي:

6-1- الحدود المكانية: تناولت هذه الدراسة مساهمة ودور الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في إيرادات الخزينة العمومية.

6-2- الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على 10 سنوات من 2009 إلى 2018.

## 7- أدوات الدراسة

نتطرق في هذا الفرع إلى جميع الأدوات المستخدمة في تحليل واختيار الفرضيات والتي ساهمت في الوصول إلى نتائج الدراسة.

حيث استخدمنا في هذه الدراسة جميع الوثائق والمعلومات التي تحصلنا عليها من قابض الجمارك، وكذلك الإحصائيات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات.

واعتمدنا في دراسة الدور والعلاقة بين المتغيرات النظام الإحصائي eviews وبرنامج EXCEL.

## 8- مصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم جمع مجموعة من البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة الموضوع، كما تم الاعتماد على مجموعة من المصادر ذات الصلة بالموضوع وفقا لما يلي:

- مراجع ورقية والإلكترونية، اطروحات دكتوراه، ماجيستي، مقالات، قانون الجمارك، قوانين المالية وقوانين خاصة.

- الوثائق الخاصة بقباضة الجمارك للمركز الحدودي بوشبكة.

- الوثائق الخاصة بالمفتشية الرئيسية للعمليات التجارية للمركز الحدودي بوشبكة.

- المعلومات الخاصة بالديوان الوطني للإحصائيات ONS

## 9- صعوبات الدراسة

واجهتنا في هذه الدراسة مجموعة من العوائق التي تتخلل أي بحث علمي، ومن أبرز هذه

العوائق ما يلي:

- نقص كبير في المراجع؛

- صعوبة الحصول على المعلومات.

## 10- محتوى الدراسة

بغية تحقيق اهداف هاته الدراسة ،وانطلاقا من الإشكالية المطروحة واسئلتها لاختبار مدى صحة فرضياتها و التأكيد عليها او رفضها ، فانه تم تقسيم دراسة الموضوع بما يتوافق مع متغيراتها و العلاقة القائمة بينهما الى فصلين، الفصل الأول نظري للتعريف بمتغيرات الدراسة وعلاقتها ببعضهما البعض، والفصل الثاني تطبيقي متمثل في دراسة حالة حيث تضمننا ما يلي:

**الفصل الأول :** جاء في هذا الفصل ابراز ما يتطلب ابرازه وفقا للمنهج البحثي المستخدم وهو منهجية IMRAD كتوثنة تعريفية لمتغيرات الدراسة بعنوان الاطار المفاهيمي للجباية الجمركية و إيرادات الخزينة العمومية متفرع الى ثلاث مباحث كالاتي:

- الإطار النظري للجباية الجمركية؛

- الإطار النظري لإيرادات الخزينة العمومية؛

- الدراسات السابقة.

**الفصل الثاني :** تضمن كاغلب الدراسات الاقتصادية على تحليل أوجه العلاقة القائمة بين متغيري

الدراسة ، من خلال محاولة تحليل وتفسير جزئيات الموضوع لمحاولة الإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها باعتماد أسلوب دراسة حالة للمركز الحدودي بوشبكة لولاية تبسة وكانت المحاور الأساسية لهذا الفصل كالاتي:

- تقديم المؤسسة؛

-تطور إيرادات الجباية الجمركية ؛

- مساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي وشبكة في إيرادات الخزينة العمومية.  
وأخيرا اختتمنا دراستنا بمجموعة من الاستنتاجات و الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للجباية الجسدية

وإجراءات الخزينة العمومية

## مقدمة الفصل

عرف الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة ولاسيما في مجال التجارة الخارجية والجزائر كغيرها من الدول التي قطعت أشواطاً في تنمية اقتصادها ولا تستطيع أن تحقق هذه الأخيرة دون الانفتاح على العالم، حيث عرفت في الآونة الأخيرة تحولا اقتصاديا نوعيا بانتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق المنفتح على الأسواق الخارجية، وهذا التوجه أوجب عليها أن تحمي اقتصادها من الانعكاسات التي تنجم عن المنافسة غير المشروعة التي تمارس في بعض الدول، وعمليات الغش التي يمارسها بعض متعامل التجارة الدولية، وبالتالي ليس من الممكن تحقيق هذه الحماية بدون إقرانه بجهاز هام ونشط يعمل ويسهر على تحقيق هذه الأهداف ألا وهو قطاع الجمارك، نظرا للدور الذي يلعبه هذا الأخير باعتباره الممر الحتمي والوحيد للمبادلات التجارية الدولية، وينقسم هذا الدور إلى جانبين، جانب اقتصادي وآخر جبائي.

فيما يخص الجانب الاقتصادي، فإن هذا الجهاز يعمل كما وسبق الذكر على حماية الاقتصاد الوطني وتنشيط التجارة الخارجية؛ أما الجانب الجبائي فهو يتمثل في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية الواجبة الدفع عند القيام بأي عملية تصدير أو استيراد، وبالتالي فهي تعتبر مصدرا ماليا مهما في تمويل نفقات الدولة ولمعرفة هذا بالتفصيل قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- الإطار النظري للجباية الجمركية؛
- الإطار النظري لإيرادات الخزينة العمومية؛
- الدراسات السابقة.

## المبحث الأول: مدخل عام للجباية الجمركية

تؤدي الجمارك دورا هاما في الاقتصاد الوطني ويتجسد هذا الدور في مراقبة مختلف أنشطة التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا كانت، وتسجيلها وفقا لمتطلبات الاقتصاد المحلي وتحت وصاية وزارة المالية، فهي من جهة تحمي المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية، ومن جهة ثانية وهي الأهم وهو توفير دخل لخزينة الدولة عن طريق تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية التي تفرضها على السلع المصدرة والمستوردة.

### المطلب الأول: ماهية الجباية الجمركية

وسنطرق في هذا المطلب إلى عموميات حول الجباية الجمركية.

#### الفرع الأول: مفهوم الجباية الجمركية وخصائصها

تعرف الجباية الجمركية على أنها: "مجموعة من التدابير القانونية التي تكون الإدارة الجمركية مسؤولة عن تطبيقها من أجل تحصيل الحقوق والرسوم والغرامات المفروضة على عمليات التجارة استيرادا وتصديرا نيابة عن الخزينة العمومية".<sup>1</sup>

وتتميز الجباية الجمركية بالخصائص الآتية:

- **محمولة:** أي تقع على عاتق مالك البضاعة مستوردها أو مصدرها أو ناقلها أو موكلها.
- **موحدة:** أي تطبق بصفة موحدة على كامل الإقليم الجمركي كقاعدة عامة.
- **ثابتة:** أي تكون طبقا لمعدلات محددة في التعريف الجمركية.<sup>2</sup>
- **عامة:** تفرض دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الأشخاص وحتى الدولة يسري عليها نفس الشيء عندما تقوم بعملية الاستيراد والتصدير بنفسها ولحسابها الخاص.<sup>3</sup>

#### الفرع الثاني: أهمية وأهداف الجباية الجمركية<sup>4</sup>

تكمن أهمية الجباية الجمركية في الإيرادات أو الموارد التي تعتمد عليها الدولة لتمويل الخزينة العمومية خصوصا بعد عجز الهيكل المالي وقلة الموارد، وخاصة بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن أجل تقادي هذا العجز قامت الدولة بتبني سياسة رفع معدلات الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة خاصة، ولكن نتيجة لتأزم الوضع الاقتصادي في الثلاث السنوات الأخيرة تراجعت الدولة عن تطبيق هذه السياسة واستبدلتها بأخرى لزيادة إيرادات الجباية الجمركية ونلامس أهمية الجباية الجمركية أكثر من خلال الأهداف المرجوة منها والتي نذكر أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> - formation de la fiscalité douanière, CNIS DGD.

<sup>2</sup> - بودهان (م)، قانون الجمارك، الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، 1996، ص 38.

<sup>3</sup> - المادة 15 من قانون الجمارك وملحقته سنة 2000.

<sup>4</sup> - ميلودي بن عمار، ولهي بوعلام، السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات، دراسة حالة، 2015-2016، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 18، ص 248.



- المساهمة في رفع إيرادات الخزينة العمومية؛
- المساهمة في مراقبة الأنشطة التجارية لحماية المنتج المحلي من جهة ومنع الأنشطة الغير مشروعة من جهة أخرى؛
- مكافحة التهريب؛
- تشجيع الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة؛
- تسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول.

### الفرع الثالث: تحديد الوعاء الضريبي في الجباية الجمركية

تختلف تقنية تحديد الوعاء الضريبي في الجباية الجمركية باختلاف عناصرها ويتم تحديد الوعاء كالاتي:<sup>1</sup>

**1- وعاء ضريبة القيمة:** وتقرض الجباية الجمركية من الضرائب نسب مئوية من قيمة السلع المستوردة أو المصدرة، ويراعى عند تحديد هذا الوعاء الضريبي أساس الثمن الذي يتم تحديده مسبقا وكذلك مراعاة مجموعة من الأسس والتمثلة في:

أ- **الأساس الزمني:** يمل هنا تاريخ شراء البضاعة أو تاريخ دخولها الإقليم الجمركي أو تاريخ تسجيل التصريح الجمركي أساسا لتحديد الثمن.

ب- **المنشأة:** يعتبر المشرع الجزائري المنشأ عنصرا هاما من عناصر تحديد الثمن، إذ أن تقديم شهادة المنشأ والتصريح به يعد أمرا مهما لتطبيق السياسات التفضيلية للدول التي تربطها معها اتفاقيات تجارية وتعريفية، ويستبعد المشرع الجمركي الدول الأخرى الخارجة عن نطاق هاته الامتيازات الضريبية.

ج- **الاستقلالية:** أي أن تحديد الثمن يكون على أساس افتراض أن عملية البيع قد تمت في سوق المنافسة الحرة، والتأكد من أنه لا توجد أي علاقة بين الأطراف في تحديد الثمن سوى العلاقة الناشئة عن بيع البضائع، وهذا صونا للوعاء الضريبي.

**2- وعاء الضريبة النوعية:** ويقصد هنا بالضريبة النوعية الجمركية هي التي تفرض على شكل مبلغ مالي ثابت على أساس وزن أو حجم أو كمية، ووعاء الضريبة النوعي هنا مرتبط بنوع السلعة ومواصفاتها، أي أن المشرع الجمركي يقبل ثمن السلعة بعد مقارنته لها بثمن ومواصفات سلعة أخرى تشبهها.

<sup>1</sup> - المادة 15 من القانون 98-10 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية سنة 1998.

3- وعاء الضريبة المركبة:<sup>1</sup> ويتكون الوعاء هنا من وعاءان في الأساس وهما: وعاء الضريبة النوعية ووعاء ضريبة القيمة في نفس الوقت، والغرض من تطبيق هذا الوعاء هو إبراز التفاوت في الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة.

4- وعاء الضريبة العينية: لم يرد هذا النوع في جدول التعريفات الجمركية مثل الأنواع السالفة الذكر، حيث يطبق هذا النوع في حالات النزاع المتعلقة بالقيمة ويصل معدله إلى 100%.

#### المطلب الثاني: عناصر الجباية الجمركية

تتمثل السياسة الجبائية الجمركية في مختلف الرسوم والحقوق التي تفرضها الدولة على السلع والبضائع عند اجتياز الحدود الإقليمية (صادرات أو واردات)، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من جهة وتحقيق إيرادات مالية للخزينة العمومية من جهة أخرى، وتتمثل هذه الحقوق والرسوم في:

#### الفرع الأول: الحق الجمركي والرسم على القيمة المضافة

1- الحق الجمركي "DD": هو ضريبة جمركية غير مباشرة ويمكن تعريفه على أنه اقتطاع نقدي أو مالي يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق منفعة عامة ألا وهي حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الدولية، حيث يستعمل كوسيلة تحكم في الواردات.<sup>2</sup>

- ويكون الحق الجمركي مسجلا في التعريفات الجمركية وتقدر معدلاته بـ 0%، 5%، 15%، 30%، 60% ويتم حسابه على أساس القيمة لدى الجمارك.

2- الرسم على القيمة المضافة TVA: أدرج الرسم على القيمة المضافة في قانون الرسوم ورقم الأعمال المنشأ بقانون المالية لسنة 1991 في المادة 65، حيث جاء ليعوض رسمين هما: "TUGP" (الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج) و "TUGPS" (الرسم الوحيد الإجمالي لتأدية الخدمات)، وهو عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع لفائدة الخزينة العمومية وتحملها المستهلك.

- وتكفل إدارة الجمارك بتحصيل الرسم على القيمة المضافة المستحقة عن الاستيراد والتصدير أو بالعمل على ضمان تحصيله بموجب التشريع المعمول به.<sup>3</sup>

- تقدر نسبة الرسم على القيمة المضافة الجمركية بـ 9% و 19%.

#### الفرع الثاني: الحقوق والرسوم المنشأة بقوانين المالية

تتمثل الحقوق والرسوم المنشأة بقوانين المالية والتي تحصلها إدارة الجمارك من إتاوات جمركية ورسوم وحقوق لصالح ميزانية الدولة أو لحساب تخصيص خاص وسنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

<sup>1</sup> - طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعة 2000-2001، ص 47.

<sup>2</sup> - CLAUDE J. berr et heneri TREMEAU, *le droit douanier*, 2ème édition revaug, Paris, librairie général de droit de junis prudence, 1981, P 92.

<sup>3</sup> - المادة 238 من القانون رقم: 98-10 المتضمن قانون الجمارك، مرجع سابق.

**I - الإتاوات الجمركية:** وهي حق يدفعه شخص طبيعي (متعامل مع الجمارك) نتيجة خدمة تقدمها له الدولة أي هي المقابل الذي يدفعه شخص طبيعي بشكل منفرد مقابل الحصول على امتياز معين وتتمثل الأتاوى في:

أ- **الإتاوة الجمركية:** وهي إتاوة تقدر نسبتها 0.4% تدفع لصالح خزينة الدولة وفقا لما هو منصوص عليه في القانون الجمركي.<sup>1</sup>

- يتم تحصيل هاته الإتاوة من كل العمليات التي يتم التصريح بها لدى الجمارك وقيمتها تؤسس على قيمة البضائع محل التصريح.

- وتعفى العمليات الآتية من هذه الإتاوة:<sup>2</sup>

✓ البضائع المستفيدة من إعفاء تام من الحقوق والرسوم.

✓ البضائع التي لا تخضع تماما للحقوق والرسوم.

✓ البضائع التي لا تتجاوز قيمتها لدى الجمارك 10.000 دج.

ب- **الإتاوات على الإجراءات الجمركية:** وهي إتاوة تقدر بـ 2% وتفرض على جميع الخدمات الجمركية، حيث أنشأت هذه الإتاوة لكي تعوض عن الخدمات المقدمة من طرف إدارة الجمارك و المسخرة أثناء القيام بعملية التصريح من وسائل مادية أو بشرية وفي الآونة الأخيرة تم إضافة الإعلام ليحل محل بعض الخدمات المؤدات.<sup>3</sup>

- تعفى من هذه الإتاوة العمليات الآتية:<sup>4</sup>

✓ الظروف أو الطرود البريدية العائلية.

✓ البضائع الخاضعة للرسوم الجزافية.

✓ البضائع المعفاة بموجب المادة 213 من قانون الجمارك.

✓ البضائع الغير خاضعة تماما للرسوم والحقوق الجمركية.

✓ البضائع المستوردة من طرف وزارة الدفاع الوطني.

ج- **الإتاوات الجمركية المفروضة بموجب قانون المالية لسنة 2004:** لقد عدل قانون المالية لسنة 2004 المادة 238 من قانون الجمارك وهذا في مادته 35 وألغى المادة 165 من قانون المالية لسنة 1985 في مادته 36.

<sup>1</sup> - المادة 238 مكر من القانون 98-10 المتضمن قانون الجمارك، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - المادة 02 المتضمن قانون الجمارك، مرسوم تنفيذي رقم: 99-187،.

<sup>3</sup> - المادة 42 قانون المالية سنة 1997،.

<sup>4</sup> - المرسوم التنفيذي رقم: 85-253 الصادر في: 1985/10/22.

حيث فرضت المادة 35 إتاوة على الخدمات المقدمة وبالضبط على مستعملي خدمة الإعلام الآلي للجمارك على المشاركة في مصاريف وترقية نظام "SIGAD"، والمبالغ المحصلة توضع في حساب تخصيص خاص بالخزينة العمومية وهذه الإتاوة على أداء الخدمات التالية ومحددة قيمتها بـ:

✓ 200 دج للتصريح في ظل الأنظمة الجمركية للاستيراد.  
 ✓ 100 دج للتصريح بالإعلام الآلي تحت كل الأنظمة الجمركية للتصدير ما عدا التصدير البسيط.

✓ 500 دج للتصريح الملخص بالإعلام الآلي (البيان le manifeste).

✓ 20.000 دج للاشتراك السنوي للمستعملين المرتبطين بـSIGAD.

هذه التعريفات يمكن أن تكون محل مراجعة باستمرار من طرف وزير المالية.

#### د- الإتاوات الأخرى المنشأة بقوانين المالية:

1- **الإتاوة على استعمال الطرقات:**<sup>1</sup> تم فرض هذه الإتاوة على استعمال هياكل الطرقات على السيارات الميكانيكية لنقل البضائع والمسافرين المرقمة بالخارج والعاملة لكل أو الجزء من التراب الوطني، حيث تفرض على السيارات ذات الترخيم الأجنبي ومخصصة لنقل المسافرين والبضائع في إطار مشاريع مؤقتة إتاوة جزافية، ويتضمن مبلغها جزأين، جزء ثابت وجزء متغير مدفوع بالعملة الصعبة المحولة كالتالي:

✓ **مركبات نقل البضاعة:** الجزء الثابت من 2000 إلى 4000 دج حسب الوزن الكلي المشحون على المركبة، أما الجزء المتغير من 0.80 إلى 6.00 دج حسب المسافة بالكيلومترات وكذلك الوزن الكلي المشحون على المركبة.

✓ **مركبات نقل المسافرين:** الجزء الثابت من 1000 إلى 2000 دج حسب عدد الأماكن بالمركبة والجزء المتغير من 0.40 إلى 1.00 دج/كم حسب المسافة بالكيلومتر وعدد الأماكن بالمركبة.

وتعفى من إتاوة استعمال الطرقات:

- السيارات المستعملة لنقل البضائع في إطار المقايضة.
- سيارات نقل البضائع للمنظمات ذات إطار إنساني.
- سيارات نقل المسافرين والبضائع المرقمة لصالح منتج له نفس الامتيازات الجبائية.

<sup>1</sup> - المادة 39 من قانون المالية لسنة 1999.

2- **إتاوة الحمولة البحرية:** تفرض إتاوة الحمولة البحرية على السلع والبضائع التي مكثت في الميناء لمدة طويلة ويقوم بدفعها المستورد لصالح الخزينة العمومية للدولة، وهي غير قابلة للخصم من الوعاء الضريبي.<sup>1</sup>

3- **الإتاوة الثابتة:** تفرض الإتاوة الثابتة على كل تغيير للإقامة بالنسبة للمواطنين غير المقيمين والذين يستفيدون من إعفاء من الحقوق والرسوم لدى تسجيلهم للتصريح لدى الجمارك وتقدر بـ1000دج.<sup>2</sup>

## II- الحقوق والرسوم الجمركية الأخرى:

وننتقل إلى الحقوق والرسوم الجمركية المنشأة بواسطة قوانين المالية والتي تكلف إدارة الجمارك بتحصيلها وهي:

أ- **الرسم شبه الجبائي المفروض على الخضر الجافة والحبوب:** أنشئ هذا الرسم وسمي بالحق الخاص "DS" وقدرت قيمته بـ15دج، حيث فرض على 24 وضعية تعريفية تخص الحبوب والخضر الجافة، ويدفع هذا الرسم لحساب التخصيص الخاص للخزينة المسمى بالصندوق الوطني للتسوية والتنمية الزراعية "FNRDA".<sup>3</sup>

ب- **الرسم الإضافي للمنتجات التبغية:** خصص هذا الرسم إلى 06 وضعيات تعريفية تخص التبغ والمواد البديلة عن التبغ المصنع وقدر بـ11دج للعبة بموجب قانون المالية لسنة 2012.

ج- **الرسم الخاص بالأكياس البلاستيكية:** هو حق نوعي حيث يطبق بقيمة 40دج/كغ من الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا ويدفع لحساب التخصيص الخاص بالخزينة العمومية والمسمى بالصندوق الوطني للمحيط ومكافحة التلوث.<sup>4</sup>

د- **الاقطاع:** هو اقطاع أنشئ بموجب قانون المالية 1997 بمعدل 2% في المادة 59، ولكن يتم رفعه إلى 4% في المادة 69 من قانون المالية 2003، ويتم اقطاع هذا المبلغ من القيمة الإجمالية للبضاعة المصرح بها بما فيها جميع الحقوق والرسوم المطبقة على البضاعة، ويتمثل هذا الاقطاع في تنسيق عن الضريبة على أرباح الشركات، حيث يدفع من طرف المؤسسات التي تقوم بعمليات الاستيراد، ويتم تعويضه في حالة قطع أو تعطيل عملية الاستيراد، وقد حددت قائمة المنتجات المستوردة والموجهة لإعادة البيع والتي تخضع لهذا الاقطاع في 820 وضعية فرعية تعريفية.

ذ- **الرسم على الإطارات الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا (TP):** تم فرض هذا الرسم بموجب قانون المالية لعام 2006، وتم تعديله بموجب المادة 46 من قانون المالية التكميلي لعام 2008، ويخص الإطارات الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا حيث قدرت بـ:

<sup>1</sup> - المادة 72 من قانون المالية لسنة 1998.

<sup>2</sup> - المادة 162 من قانون المالية لسنة 1985.

<sup>3</sup> - المادة 83 من قانون المالية لسنة 2000.

<sup>4</sup> - المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004.

- 450 دج/ للوحدة بالنسبة للإطارات الجديدة للمركبات الخفيفة.

- 750 دج/ للوحدة بالنسبة للإطارات الجديدة للمركبات الثقيلة.

ر- **الرسم على الوقود (TC):** أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2002 في المادة 38 و عدل في قانون المالية لسنة 2007 في المادة رقم: 55 وقدر بـ:

- 0.10 دج/ للتر بالنسبة للبنزين العادي والممتاز.

- 0.30 دج/ للتر بالنسبة للغاز.

ز- **الرسم على الزيوت و مواد التشحيم المستوردة أو المنتجة محليا (TH):** تم فرض هذا الرسم بموجب قانون المالية لعام 2006، وتم تعديله في قانون المالية لسنة 2018 في المادة 66، حيث يخص مواد التشحيم ومستحضرات التشحيم المستوردة أو المصنعة محليا وتقدر بـ: 18.750 دج للطن.

#### الفرع الثالث: الحقوق والرسوم المنشأة بموجب قوانين خاصة

تكلف إدارة الجمارك بتحصيل مجموعة من الحقوق والرسوم المنشأة بموجب قوانين خاصة لصالح ميزانية الدولة وتتمثل في:

#### 1- الرسم على رقم الأعمال "TCA":

وهناك نوعين من هذا الرسم:

أ- **الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC):** الرسم الداخلي للاستهلاك هو رسم نوعي ورسم قيمي في نفس الوقت حيث يعتبر نوعي لأنه يحسب على أساس الحجم، الوزن والكمية للمنتوج المستورد.<sup>1</sup> ويعتبر قيمي لأنه يفرض على القيمة لدى الجمارك بمعدلات من 10% إلى 100% وتدفع حصيلته لصناديق متخصصة لترقية الصادرات.<sup>2</sup>

ب- **الرسم على المنتجات البترولية (TPP):** أنشئ هذا الرسم بموجب قانون الرسم على رقم الأعمال في المادة 28 مكرر، حيث حددت مبالغه بـ:

- 1400 DA/HL للبنزين السوبر وخالي من الرصاص.
- 1300 DA/HL للبنزين الطبيعي.
- 400 DA/HL لزيت الديازال.
- 1 DA/HL لغاز البترول السائل.

ويحصل بهذا الرسم لحساب ميزانية الدولة على المنتجات البترولية أو المشابهة المستوردة أو المنتجة في الجزائر خصوصا في المصانع الخاضعة للجمارك ويخص 14 وضعية فرعية تعريفية.

<sup>1</sup>- قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المادة رقم: 16.

<sup>2</sup>- مرسوم تنفيذي رقم: 01-312 الصادر في: 2001/10/16.

## 2- الضرائب الأخرى غير المباشرة:

### أ- الحق على تداول الكحول، الخمر ومشروبات أخرى ملحقة بهما:

أنشئ هذا الحق بواسطة قانون المالية لسنة 1996 حسب المادة 92 وعدل بواسطة قانون المالية 2007 المادة 4 وحدد مبلغ الرسم كما يلي:

- 8800 DA/HL بالنسبة للخمر وهذا يخص أربع وضعيات فرعية تعريفية.
- 6200 DA/HL إلى 9400 DA/HL بالنسبة للكحول والمشروبات الروحية ويخص 10 وضعيات فرعية تعريفية.
- 980 DA/HL بالنسبة للطور ويخص ستة وضعيات فرعية تعريفية.
- 10 DA/HL بالنسبة للكحول الموجهة للصناعات الصيدلانية ويخص 10 وضعيات فرعية تعريفية.

- فرض قانون المالية لسنة 2004 نسبة 100% من هذا الرسم على مجموعة معينة من المشروبات الكحولية ويفرض هذا الرسم على البضائع الموجهة لتموين البواخر الأجنبية المخصصة لملاحة السواحل بين الموانئ الجزائرية.

ب- الرسم على الذبائح عند الاستيراد: يقدر هذا الرسم بمبلغ 10 دج/كغ على اللحوم والمنتجات الحيوانية المستوردة ويشمل 21 وضعية تعريفية فرعية.<sup>1</sup>

ج- الحقوق الخاصة على الأجهزة المستقبلية، أجهزة الراديو للبحث، أجهزة التلفاز وأجهزة التركيب والفك والبطاريات: وحدد من مبلغ 50 دج إلى 1000 دج للوحدة بالنسبة لأجهزة الراديو، أجهزة التسجيل والصوت والاستقبال وخص 13 وضعية تعريفية فرعية.<sup>2</sup>

حق بنسبة 20% يفرض على القيمة لدى الجمارك للبطاريات صغيرة الحجم وكذا أجهزة شحنها ويخص ستة وضعيات تعريفية فرعية.

د- الرسوم الخاصة على ضمان المصوغات الذهبية، الفضية والبلاتينية: أنشئ هذا الرسم بموجب المادة 378 من قانون الضرائب وحددت مبالغه كالتالي:

- 40.000 دج/هكغ (100 غ) للمصوغات البلاتينية.
- 16.000 دج للمصوغات الذهبية.
- 500 دج للمصوغات الفضية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- قانون المالية 2009، المادة 21.

<sup>2</sup>- قانون المالية 2006، المادة 33.

<sup>3</sup>- قانون الضرائب، المادة 485.

ويعفى المسافرون من دفع هذه الرسوم بالنسبة لمجوهراتهم الخاصة عندما لا يتجاوز الوزن 100 غ.

#### الفرع الرابع: العقوبات المالية

عادة ما تطبق العقوبات المالية في حالة مخالفة ما هو متعارف عليه في القانون وتتمثل هذه العقوبات إما في غرامات مالية أو مصادرات وسنتطرق لهما بالتفصيل فيما يلي:

##### أولاً: الغرامات المالية

وتتمثل الغرامة المالية في جزاء مالي يوقع على المتهم بسبب ضرر يحدثه للخزينة العمومية، أما الغرامة المالية الجمركية فهي تأخذ في نفس سياق المفهوم حيث عرفها الفقيهين "كلود بيير وهنري تريمو" على أنها: "عقوبة تكمن في التزام مرتكبي الجرائم الجمركية بدفع مبالغ نقدية يتم تحديدها سواء بصفة مباشرة عن طريق تثبيت قيمتها أو تكون على أساس مبلغ الحقوق والرسوم المتغاضي عنها أو المتخلص منها، أو بالنظر لقيمة البضائع محل الغش ويكمن هدفها الأساسي كذلك هو تعويض الضرر الذي ألحقه مرتكب الغش بالخزينة العمومية"<sup>1</sup>.

وقد تم الإشارة إلى المخالفات الجمركية والجنح ودرجاتها في المواد 318، 318 مكرر، 319، 320، 321، 324، 325 بقانون الجمارك.

##### ثانياً: المصادرات

لم يرد تعريف صريح للمصادرة في قانون الجمارك لكن قانون العقوبات عرفته في المادة 05 على أنها: "الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال محدد أو لمجموعة من الأموال المعينة".  
منه يمكن أن نعرف المصادرة على أنها نزع ملكية المصادر من مالكه جبراً أو نقلها لها بدون مقابل إلى ملكية الدولة حيث نجد أن المصادرة في المجال الجمركي تكتسي أهمية بالغة لأنها كفيلة بطريقة غير مباشرة لاسترداد حقوق الخزينة العمومية من جهة والحفاظ على النظام العام والصحة العمومية من خلال إتلاف البضائع التي تشكل خطراً على البيئة والمجتمع ككل.

##### المطلب الثالث: آليات تحصيل عناصر الجباية الجمركية

بعد تطرقنا بالتفصيل لجميع الحقوق والرسوم التي تقوم إدارة الجمارك بتحصيلها، يجدر بنا الإشارة إلى الهيئة المكلفة والتي تولى إليها مهمة تحصيل هذه الضرائب، مع التركيز على القيمة المعتمدة أو ما يسمى بالوعاء الضريبي الجمركي لفرض هذه الضرائب والأساس القانوني المعتمد لتمييز ما يجب تطبيقه في كل حالة.

<sup>1</sup> - C. Berr H Temeau, **le droit douanier**, Economica, Paris 1997, P 492.



## الفرع الأول: التعريف الجمركية والقيمة لدى الجمارك

### أولاً: التعريف الجمركية

هي عبارة عن فهرس أو قائمة منظمة تنظيماً أبجدياً للبضائع محل التبادل من جهة ومختلف الحقوق والرسوم الجمركية التي تطبق على استيراد أو تصدير هذه البضائع من جهة أخرى.<sup>1</sup> توجد هذه القائمة في ملحق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المصادق عليها في 15/12/1950 والتي انضمت إليها الجزائر بموجب قانون: 91-09 المؤرخ في: 27 أفريل 1991 والمصادق عليها بمرسوم رئاسي رقم: 91-241 بـ 20 جويلية 1991 حيث أصبحت طرفاً متعاقداً، وتعد التعريف الجمركية أهم آلية تعتمد الأنظمة الجمركية في جميع أنحاء العالم وتعتبر الوثيقة القانونية التي تضم مجموع القوانين الجمركية ومدونة عامة للمنتجات المسموح باستيرادها وتصديرها.

وتعتمد التعريف الجمركية على ثلاث أسس وهي:<sup>2</sup>

**1- المدونة الجمركية:** هي قائمة تجمع كل البضائع محل التجارة الخارجية تخضع لها الإدارة والمتعاملين لهذا الترتيب، وحالياً توجد قائمة دولية للتعريفات الجمركية تعمل بها الدول المصادقة على اتفاقية بروكسل 15 ديسمبر 1950.

**2- الضرائب والرسوم الجمركية:** حيث يتم تحديد الضرائب والرسوم في كل تعريف جمركية على أساس سياسة الدولة في حماية منتوجاتها ورفع مستوى تنافسيتها.

**3- الطبيعة القانونية:** قواعد عديد وأساسية وعامة ومواكبة للإصلاحات الجديدة توضع تحت تصرف المتعاملين بهذه التعريف حيث تبين جميع الإجراءات الواجب تطبيقها حسب طبيعة كل سلعة.

### ثانياً: القيمة لدى الجمارك

تعتبر القيمة لدى الجمارك عنصر جوهري لتطبيق وفرض الحقوق والرسوم الجمركية على السلعة محل التبادل، وقد عرفها المشرع الجزائري على أنها: "القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق التعريف الجمركية".<sup>3</sup>

وقد عرفت اتفاقية "GATT" القيمة لدى الجمارك على أنها: "القيمة التعاملية أو الثمن المدفوع أو الذي سيدفع فعلاً عن البضاعة محل عملية العبور آخذاً بعين الاعتبار كل مفاهيم الممارسة التجارية بما

<sup>1</sup> عبد العالي بورويس، دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 54.

<sup>2</sup> سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 117-118.

<sup>3</sup> قانون الجمارك، المادة رقم 16.

فيها العمولات، التخفيضات والعلاقات المتميزة بين المتعاملين، حيث تقتضي احتساب المصاريف إلى غاية ميناء الدولة المستوردة من نقل، شحن، تفريغ وتأمين...".  
وللعمل بهذه التعاريف يجب أن تستند إلى أسس وهي:

### 1- أسس عامة

- يجب أن تكون مبسطة، عادلة، سهلة التطبيق.
- تكون مفهومة، سواء لدى المستورد أو المصدر الجمركي.
- لا يجب أن تعطل أو تعيق أي عملية جمركية.
- يجب أن تضمن المنافسة النزيهة بين المتعاملين.
- على عملية التقسيم أن تقلل من الإجراءات الإدارية.
- يجب أن ترعى مستلزمات الممارسات التجارية وما تتطلبه من سرعة واثمان.

### 2- أسس خاصة

جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة "OMC" حسب قانون المادة السابعة من GATT والمتعلقة بالتقسيم الجمركي والتي توصي ب:<sup>1</sup>

- أن تكون القواعد المحددة للقيم الثابتة و واضحة، ومتوفرة كل متعامل يوحد الإطلاع عليها، أي تكون موضوع نشر وإشهار.
- أن تكون القيمة لدى الجمارك فعلية وليست عشوائية.
- أن تحترم التسلسل في طرق تحديد القيمة إلى غاية المادة التي تسمح بذلك والتي توفر التراضي بين المورد وإدارة الجمارك.
- الاعتماد حسب الإمكانيات على الأوراق والمستندات التجارية وقواعد المحاسبة التحليلية لتكاليف المحاسبة العامة.

### الفرع الثاني: قباضة الجمارك والمصالح المكونة لها<sup>2</sup>

تمثل قباضة الضرائب وسيطا بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يدفعون جميع الضرائب الجمركية وبين الخزينة العمومية التي تستقبل الأموال.

#### أولاً: تعريف قباضة الجمارك ووظائفها

تعرف قباضة الجمارك على أنها العنصر الفعال والأهم الذي يسهر على تفعيل الوظيفة الجبائية لإدارة الجمارك وتمثل أهم وظائفها في:

<sup>1</sup> - OMC : guide de l'accord sur l'évolution en douane, 3ème édition, Aout 1996, P 03.

<sup>2</sup> - طويل آسيا، مرجع سابق، ص 67.

- تقوم قباضة الجمارك بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية على السلع المستوردة والمصدرة.
- تحصيل مختلف الغرامات الناتج عن المخالفات المرتكبة في إطار الاستيراد والتصدير.

### ثانياً: المصالح المكونة لقباضة الجمارك

وتتكون قباضة الجمارك من المصالح الآتية:

#### 1- القبض الرئيسي: وهو مكلف بعدة مهام وهي:

- تسيير شؤون القباضة.
- تحويل الأموال المحصلة إلى الخزينة الولائية.
- المصادقة على الغرامات واعتمادات رفع البضائع من المخزن.
- إعداد ميزانية نهاية الدورة.
- مراقبة صحة العمليات المحاسبية لقباضة الجمارك.
- التوقيع على مختلف وثائق النفقات.

#### 2- نائب القبض الرئيسي: ومن أهم المهام المكلفة له:

- نيابة القبض الرئيسي في مهامه عند غيابه.
- مراقبة مسك التسجيلات المحاسبية دورياً.
- إيداع الشيكات والسندات لدى البنك المركزي للولاية.

#### 3- مصلحة الصندوق: ويتمثل دورها الرئيسي في تحصيل مختلف الحقوق والرسوم الجمركية.

#### 4- مصلحة المحاسبة: من أهم مهامها ما يلي:

- تثبيت مختلف عمليات دخول الحقوق والرسوم والغرامات والإتاوات الجمركية في السجلات.
- إعداد الوثائق المتعلقة بمختلف النفقات.
- الاحتفاظ بفائض الفارق بين النفقات والإيرادات.

#### 5- مصلحة التعويضات: وأهم مهمة تسند لها هي القيام بتسديد التعويضات الناتجة عن عملية دفع

الحقوق والرسوم الجمركية التي دفعت خطأ بالزيادة.

#### 6- مصلحة الضمانات: تقوم باعتماد الحقوق والرسوم ورفع البضائع من المخزون.

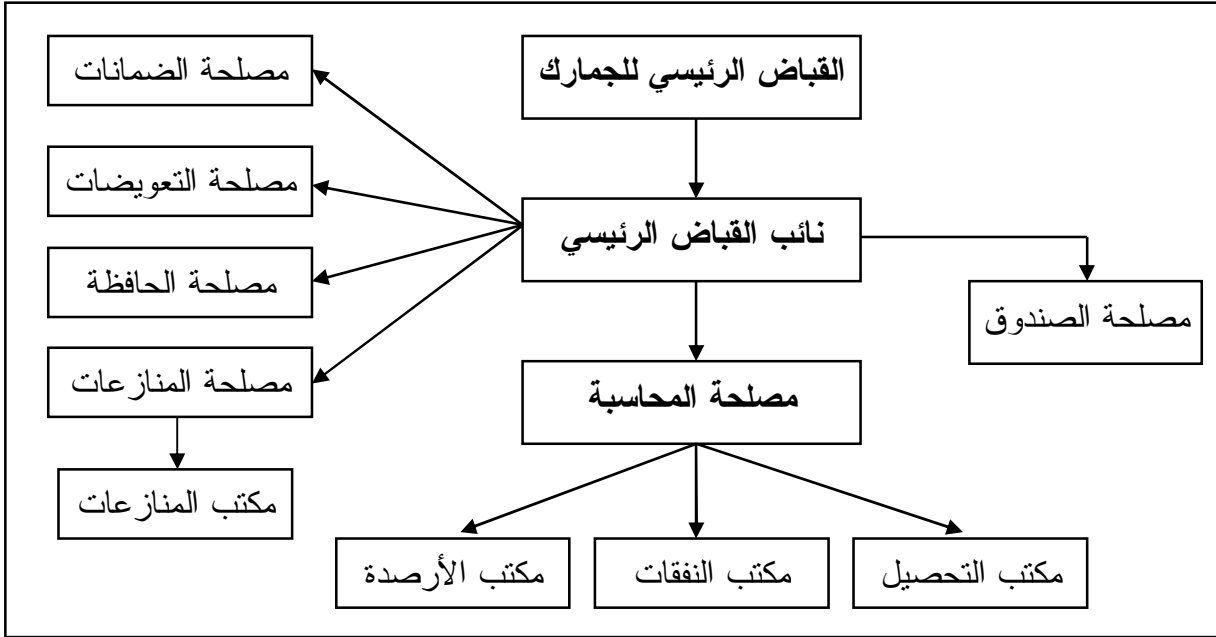
#### 7- مصلحة الحافظة: تقو بمسك سجلات المحاسبة المتعلقة باعتماد رفع البضائع.

#### 8- مصلحة المنازعات: ويتمثل دورها الأساسي في متابعة معالجة القضايا المتعلقة بالمخالفات

كالمصادر، وكذلك تقوم بتنظيم عمليات البيع بالمزاد العلني.

وفيما يلي شكل يوضح مخطط عام لقباضة الجمارك.

الشكل رقم (01): قباضة الجمارك



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجزء النظري

الفرع الثالث: إجراءات تحصيل عناصر الجباية الجمركية

ولكي تتم عملية تحصيل الضرائب الجمركية يجب القيام بالتصريح المفصل وسنتطرق لمحتوى تعريف هذا التصريح والمراحل التي يمر بها لكي تتم عملية التحصيل على أكمل وجه.

أولاً: التصريح المفصل

وهو عبارة عن وثيقة محررة وفقا لشكل منصوص عليه في القانون الجمركي، وبواسطة هذا التصريح الذي يحرر من طرف المصريح أو المستورد أو وكيل العبور يمكن معرفة الوضع الجمركي للبضاعة، ويبين كذلك ما هو مطلوب لحساب الحقوق والرسوم الواجب دفعها ويخص البضاعة المصدرة والمستوردة، يتم إيداع هذا التصريح في ظرف 15 يوما ابتداء من تاريخ وصول البضائع إلى مخازن الإيداع المؤقت التابع ملكيتها لإدارة الجمارك والمعدة لهذا الغرض.

وحسب المواد 78، 79 من قانون الجمارك يعتبر المسؤول عن التصريح المفصل مالك البضاعة أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أو الوكلاء لدى الجمارك وهو الوكيل المعتمد لدى الجمارك، باستثناء الأغراض التي تحوزها البعثات الدبلوماسية والقنصلية وممتلكات المنظمات الدولية، ويتضمن التصريح المفصل البيانات التالية:<sup>1</sup>

- لقب واسم المصريح وعنوانه واسم المرسل وعنوانه.

<sup>1</sup> - طويل آسيا، مرجع سابق، ص 70.

- تعريف وسيلة النقل.
- تعيين الطرود.
- نوع البضاعة.
- تعريف البضاعة حسب قيمتها ومنشأها.
- رقم البضاعة في التعريف الجمركية.
- رقم التدوين الإحصائي للبضائع والرقم الخاص بالبلد المصدر، الرقم الخاص بالمؤسسة والرقم الخاص بالنظام الجمركي.
- الإشارة إلى الوثائق المقدمة دعماً للتصريح.
- مكان التصريح وتاريخه.
- ويرفق التصريح ببعض الوثائق الأساسية وهي:
  - الفاتورة.
  - رسالة النقل الجوي أو بيان الحمولة بالنسبة للنقل الجوي.
  - السجل التجاري.
  - بطاقة التسجيل لدى مصالح الضرائب.
  - وثيقة التأمين.
  - وصل الاستلام.
  - قائمة الطرود.
  - شهادة منطبقة للبضائع.
  - شهادة الضمان.
  - وثيقة للإعلام بالوصول D1 الخاصة بالمؤسسات المتحصلة على اعتماد الدولة وتأخذ بضائعها دون جمركة.

#### ثانياً: مراحل التصريح المفصل

تتمثل مراحل التحصيل المفصل في:

- 1- **مصلحة القبول:** وتجسد مهمة مصلحة القبول هو التأكد من أن التصريح المفصل يوافق في شكله ومضمونه الوثائق المطلوب تقديمها، حيث يكون هذا دور المراقب في فحص الملف والتأكد من صحة الوثائق وتطابقها مع الفاتورة والإمضاء على ملف التصريح.
- 2- **مصلحة التسجيل:** ويقصد هنا إدارج البضاعة لتعريف جمركية بحيث:

- يجب إلحاق البضاعة في التعريفات الجمركية للبضاعة أكثر تشبهاً بها.
  - أو تحديد البند التعريفي للبضاعة عندما تكون هذه الأخيرة قابلة لإدراجها تحت عدة تعريفات جمركية.
- وبعد الفحص والقبول يؤخذ التصريح المقبول بإعطاء D3 ويسجل في السجل 102 مع تسجيل المعلومات الآتية:
- رقم الوثيقة.
  - اسم وكيل العبور.
  - طبيعة البضاعة.
  - عدد الطرود والوزن الكلي.
  - قيمة البضاعة.
- وترفض التصريحات الغير مقبولة من طرف أعوان الجمارك ولو كليل العبور الحق في طلب سحب التصريح الجمركي قبل التسجيل أو إلغائه نهائياً، ولا يسمح بإلغاء هذا التصريح أثناء الاستيراد إذ لم يسلم لأعوان الجمارك سند الدفع.
- 3- مصلحة المراجعة:** بعد عملية التسجيل تأتي مهمة أعوان الجمارك في التفتيش أي فحص البضائع ومقارنة مدى صحتها مع المعلومات التي جاءت في التصريح وتتم عملية المراجعة عن طريق:
- مراجعة الوثائق.
  - مطابقة وتصحيح التعريفات والرسوم التي تخضع لها البضاعة ومصدرها وقيمتها.
- 4- مصلحة تصفية الحقوق والرسوم:** بعد إكمال المراحل السالف ذكرها يجب على المصرح المرور إلى مصلحة تصفية الحقوق والرسوم لدفعها وتصفيته<sup>1</sup>.
- الفرع الرابع: كيفية تقسيم إيرادات عناصر الجباية الجمركية**
- سيتم تقسيم إيرادات عناصر الجباية الجمركية كل إيراد على حدا كالتالي:
- أولاً: إيرادات الرسم على القيمة المضافة<sup>2</sup>:**
- ويتم تقسيم إيرادات الرسم على القيمة المضافة (TVA) كالتالي:
- 85% لصالح ميزانية الدولة.
  - 15% لصالح صندوق التضامن والضمان المحلي.

<sup>1</sup>- طويل آسيا، المرجع السابق، ص ص 70، 71.

<sup>2</sup>- قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 161 لسنة 2017.

**ثانيا: إيرادات الرسم الداخلي للاستهلاك<sup>1</sup>:**

ويتم تقسيم إيرادات الرسم الداخلي للاستهلاك كالاتي:

- 95% لصالح ميزانية الدولة.

- 05% لصندوق ترويج الصادرات.

**ثالثا: إيرادات الرسم على المنتجات البترولية:**

تحصل جميع إيرادات الرسم على المنتجات البترولية لصالح ميزانية الدولة.

**رابعا: إيرادات الضريبة على الوقود:**

تقسم إيرادات هذه الضريبة كالاتي:

- 50% لصالح الصندوق الوطني للطرق والطرقات والسريعة.

- 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

**خامسا: إيرادات الضرائب على الإطارات الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا:**

تقسم إيرادات هذه الضريبة كالاتي:

- 35% لصالح البلديات.

- 35% لصالح ميزانية الدولة.

- 30% لصالح الصندوق الوطني للتضامن (FSN).

**سادسا: إيرادات الضرائب على المواد التبغية:**

وتقدر بـ 11 دج للعلبة وتقسم إيراداتها كالاتي:

- 6 دج لصالح صندوق الطوارئ والرعاية الطبية.

- 1 دج لصالح صندوق التضامن الوطني.

- 2 دج لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- 2 دج لصالح حساب صندوق مرض السرطان.

**سابعا: إيرادات الرسم على زيوت ومواد التشحيم**

ويتم تقسيم إيرادات هذا الرسم كالاتي:

- 34% لصالح البلديات بالنسبة للزيوت والمواد المصنعة ووطنيا ونفس النسبة بالنسبة للمستوردة

لصالح الصندوق المحلي للتضامن.

- 34% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.

- 32% لصالح ميزانية الدولة.

<sup>1</sup> - Séminaire commentaire des principales dispositions de la loi de finance 2013 et analyse de leurs impact sur l'environnement des entreprises, Dr Mohammed Abbas Maherzi directeur de la politique fiscal, Ministère des finances, IEDF, 10 Mars 2018.

**ثامنا: إيرادات الرسم على الأكياس البلاستيكية**

ويتم تقسيم إيرادات هذا الرسم كآلاتي:

- 27% لصالح الصندوق الوطني للبيئة والساحل.
- 73% لصالح ميزانية الدولة.

**تاسعا: إيرادات الرسم على الذبائح:**

عند الاستيراد توجه إيرادات هذا الرسم إلى:

- 1.50 دج لصندوق حماية صحة الحيوانات.
- 8.50 لصناديق التضامن المحلي.

**عاشرا: إيرادات الحق على تداول الكحول والخمور ومشروبات أخرى ملحقة بهما:**

توجه إيرادات هذه الضريبة لحساب صندوق مرضى السلطان.

**إحدى عشر: إيرادات الحق الخاص بأجهزة الاستقبال وأجهزة الراديو للثبث:**

توجه إيرادات هذه الضريبة كآلاتي:

- 98% لصندوق التخصيص للشركات السمعية البصرية.
- 02% للشركات التي توزع الكهرباء والغاز.

**اثنى عشر: إيرادات الرسوم الخاصة بضمان المصوغات**

توجه إيرادات هذا الرسم لصالح ميزانية الدولة.

**ثلاثة عشر: إيرادات الإتاوات الجمركية**

توجه إيراداتها لصالح ميزانية الدولة.

ويمكن توضيح ذلك وفقا للشكل التالي:



الشكل رقم (02): مخطط يمثل تقسيم إيرادات الجباية الجمركية



المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على الجزء النظري

## المبحث الثاني: مدخل عام لإيرادات الخزينة العمومية

نتناول في هذا المبحث إيرادات الخزينة العمومية، حيث نجد أنه في كل دولة خزينة تعتبر هي أهم مؤسسة مالية مسؤولة عن تسيير شؤونها المالية حيث تسمح بتمويل عملياتها وهي المنقذ الأول والأخير لتغطية النفقات العمومية، ولتنفيذ هذه الأخيرة يستلزم توفير موارد مالية حيث سنركز على أهم هذه الموارد.

### المطلب الأول: عموميات حول الخزينة العمومية

#### الفرع الأول: مفهوم الخزينة العمومية وخصائصها

للخزينة العمومية عدة مفاهيم نذكر منها:

**التعريف 01:** هي منشأة عمومية مكلفة بتسيير الدولة، فهي الهوية المالية للدولة.<sup>1</sup>

**التعريف 02:** الخزينة العمومية هي مصلحة حكومية تسيير ميزانية الدولة أي واردات الحكومة ونفقاتها.<sup>2</sup>

**التعريف 03:** الخزينة العمومية هي هيئة عمومية تابعة لوزارة المالية، إذ تعتبر إدارة من إدارتها، أي ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة، ويعتمد عليها في تنفيذ الميزانية العامة للدولة.<sup>3</sup>

ومن مجموع هذه التعاريف السابق نستنتج أن:

"الخزينة العمومية هي الوحدة المالية للدولة، وتتمتع بصلاحيات تنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف الدولة للسنة المالية، وهي عبارة عن بنك صغير من حيث احتفاظها بمبالغ لخزنتها، فهي تقوم بتحصيل مختلف الواردات الجبائية وهي صراف الدولة ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية بل هي إدارة تابعة لوزارة المالية".

ومن هذا التعريف الشامل نلخص أن الخزينة العمومية لها خصائص معينة نذكرها فيما يلي:<sup>4</sup>

- منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة؛
- مصلحة تابعة للدولة ليست لها شخصية معنوية تقوم بالتشخيص المالي؛
- تتفد قانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان، ليست مستقلة؛
- هي شخص إداري تعتبر بمثابة بنك بالنسبة للدولة.

<sup>1</sup>- Jean Marchel, avec la contribution de Maguette Durand, 3ème édition, Monnaie et crédit CUAS 1967, Paris, P 201.

<sup>2</sup>- هنّي أحمد، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 74.

<sup>3</sup>- سويلم محمد، الإدارة والبنوك وصناديق الاستثمار، مؤسسة زهران للطباعة، الأردن، 1996، ص 100.

<sup>4</sup>- بحراز بعلل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 77.

## الفرع الثاني: أهمية الخزينة العمومية وصلحياتها

سننظر في ما يلي إلى أهمية وصلحيات الخزينة العمومية

### أولاً: أهمية الخزينة العمومية

للخزينة العمومية أهمية كبيرة في تسيير الوضع المالي والاقتصادي وجوانب أخرى في الدولة وتتمثل في:

- 1- **الأهمية المالية:** تتمثل الأهمية المالية للخزينة العمومية في قدرتها على ضمان مواجهة احتياجات الصرف؛ أي دائماً تعمل على البحث عن التوازن بين ما هو إيرادات ونفقات.
- 2- **الأهمية الاقتصادية:** تلعب الخزينة العمومية أهمية اقتصادية كبيرة حيث تعتبر من أهم الأدوات لتجسيد السياسة الاقتصادية وهذا من خلال قدرتها المالية الضخمة، حيث تؤثر بشكل مباشر في الدورة المالية وفي التوازن الاقتصادي العام، وتتدخل لدعم السياسة النقدية في حالة التقشف من خلال امتصاص مدخرات البنوك أو بالعكس في حالة ممارسة سياسة نقدية توسعية.<sup>1</sup>
- 3- **الأهمية الاجتماعية للخزينة العمومية:** وتكمن الأهمية الاجتماعية للخزينة العمومية من خلال تقديمها لمبالغ مالية للمصالح الاجتماعية حيث بذلك تضمن تمويل مشاريع تزيد في قيمة العملة وتهدف إلى زيادة الدخل أي زيادة القدرة الشرائية بطريقة غير مباشرة.
- 4- **الأهمية السياسية للخزينة العمومية:** تكمن الأهمية السياسية للخزينة العمومية في الاستقلال الاقتصادي الذي يهدف إلى تشجيع وتنشيط المشروعات وتمويلها وتدعيمها، حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطني.

### ثانياً: صلحيات الخزينة العمومية<sup>2</sup>

- تبرز صلحيات الخزينة العمومية في تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية والمالية للدولة حيث:
- تتدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي باعتبارها عون مكلف بتنفيذ الميزانية من جهة والرقابة المباشرة على حركة تداول النقد الدولي من جهة أخرى.
  - تتدخل في إبرام القروض القابلة للتسديد فهي تحصل على تبسيطات من البنك المركزي التي هي موجهة لضمان استمرار النفقات النقدية داخل نظام التمويل.
  - تسيطر الخزينة العمومية بشكل كبير على تمويل الاقتصاد، حيث يستعان بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي الذي ينشط حركة القروض وتخصيص الموارد بالنسبة لنشاطات إنتاجية محددة من طرف السلطات العمومية.
  - تتدخل لتحديد أنماط جديدة ومختلفة للتمويل تتلاءم وقدرة المؤسسات على التسديد.

<sup>1</sup> - Saoudi Messaoud, *l'essentiel de finance publique*, édition Ellipses, Paris, 2014, P 132.

<sup>2</sup> - القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 54.

### الفرع الثالث: وظائف وحسابات الخزينة العمومية

تؤدي الخزينة العمومية مجموعة من الوظائف، وتتكون من مجموعة من الحسابات نذكرها في

ما يلي:

#### أولاً: وظائف الخزينة العمومية

نستطيع حصر مهام الخزينة العمومية فيما يلي:

**1- أمين صندوق الدولة:** ونقصد هنا بأن الخزينة العمومية تقوم بوظيفة أمين صندوق الدولة، أي هي المسؤولة عن عمليات رصد الإيرادات ودفع النفقات، ويكون بواسطة وسطاء وهم المدراء والمسيرين في الإدارات العمومية والذين يمثلون تحديدا الأمر بالصرف ونائب الأمر بالصرف، بالنسبة للقانون العام الذي يحكم تلك الإدارة، وتجسد هذه المهمة أساسا في المحاسبة العمومية ونعني بهذا الأخير مجمل القواعد القانونية والمحاسبية التي تسيّر المالية العامة والتي تتمثل في تحصيل كل ما هو إيراد ودفع كل هو نفقة.<sup>1</sup>

وللخزينة العمومية مهمة أخرى تقوم بها في هذا الإطار والتي تتمثل في حركة ماليتها التي تقوم بها في أي وقت عبر التراب الوطني حيث يمكن تلخيصها بشكل أساسي في تسيير الأموال الجاهزة حيث تقوم بتلبية حاجيات السيولة لدفع النفقات، وكذلك التخلص من فائض الأموال في حالة فائض السيولة.<sup>2</sup>

**2- مصرفي الدولة:** تقوم الخزينة العمومية بنشاط بنكي بمعنى الكلمة فهي تتمتع بمحفظة مكونة من إيداعات الممولين ويتمثل هؤلاء في هيئات مصالح وخواص يقومون بإيداع أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة.<sup>3</sup>

**3- وظيفة الوصايا التقنية:** وتتمثل هذه الوظيفة من وظائف الخزينة العمومية في كون أن جميع المؤسسات المالية أي البنوك، شركات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي تخضع لها؛ أي أن الخزينة العمومية تقوم بالإشراف والتنظيم وإجراء عمليات تقييمية وتحليلية على المشاريع العمومية الاقتصادية الموجودة منذ زمن أو حديثة النشأة، كما تقترح إصلاحات وتعديلات لمشاريعها ومؤسساتها.<sup>4</sup>

**4- تسيير توازن صندوقها ومعالجة الاختلالات المؤقتة:** وتتجسد وظيفة الخزينة العمومية في هذه الحالة عند وقوع عجز أو عدم توازن في الميزانية أي عدم تكافؤ بين الإيرادات والنفقات<sup>5</sup>، فهنا تتولى الخزينة العمومية مسؤولية تغطية هذا العجز ويكون عن طريق اللجوء إلى:

<sup>1</sup> - القانون 17/84، مرجع سابق، المادة 48.

<sup>2</sup> - Muzellece Raymond, **Finance publiques**, 10ème édition, Edition 7, Dalloz, Paris, P 266.

<sup>3</sup> - Saoudi Messaoud, **Op-cit**, P 266.

<sup>4</sup> - دنيدي يحي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 164.

<sup>5</sup> - Saoudi Messaoud, **Op-cit**, P 45.

- الأموال المودعة في الخزينة: وتتصل الخزينة العمومية على هذه الأموال السائلة من مرفق البريد والمواصلات، ومن الهيئات والميزانيات الملحقة لها وكذلك الجماعات المحلية بصفة المكتتبه بها في الحساب الجاري البريدي، وهذا الحساب نص عليه قانون المحاسبة العمومية لسنة 1973، حيث أُلزم هذا الأخير كل الهيئات العمومية بوضع رصيدها في الخزينة العمومية.

- أدونات الخزينة: وتتمثل في القروض قصيرة الأجل، ويتم إصدارها من طرف الخزينة المركزية ويتم تداولها في الأسواق المالية.<sup>1</sup>

ويتم إيداع هذه السندات للحصول على السيولة النقدية، ولا تودع إلا على المدى القصير وتسمى بالدين العام.<sup>2</sup>

### ثانيا: حسابات الخزينة العمومية<sup>3</sup>

تتمثل الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية في الأصناف الآتية:

**1- الحسابات التجارية:** ويدرج في هذا الحساب من حيث الإيرادات والنفقات المبالغ المخصصة لتنفيذ العمليات ذات الطابع الصناعي أو التجاري التي تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة بصفة استثنائية وتكتسي تقديرات النفقات للحسابات التجارية طابعا تقييما، حيث يحدد قانون المالية سنويا المبلغ الذي يمكن ضمن حدوده دفع النفقات المتعلقة بالعمليات المناسبة.

**2- حسابات التخصيص الخاصة:** وتدرج في هذه الحسابات العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية، ويمكن أن تتم حسابات التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة ضمن الحدود المبينة في قانون المالية.

وتكون حسابات التخصيص الخاصة موضوع برنامج معد من طرف الأمرين بالصرف المعنيين تحدد فيه بالنسبة لكل حساب الأهداف المسطرة وكذلك آجال الإنجاز.

ويتم تحديد نفقات وإيرادات هذه الحسابات ضمن قائمة، كما يتم وضع جهاز لمتابعة وتقييم هذه الحسابات معد من طرف الوزير المكلف بالمالية مع الأمرين بالصرف المعنيين.

**3- حسابات التسبيقات:** يتضمن هذا الحساب المبالغ أو التسبيقات التي تمنحها الدولة لصالح الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري في حدود الاعتمادات المقترحة لهذا الغرض، ويتم تسديد هذه التسبيقات في أجل أقصاه سنتين دون فائدة.

<sup>1</sup> - بوضياف عبيد، سوق الأوراق المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 06.

<sup>2</sup> - دنيدي يحي، مرجع سابق، ص 164.

<sup>3</sup> - د. لعامرة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، 2005، ص 100-105.

- 4- **حسابات القروض:** ويُدْرَج في هذا الحساب القروض الممنوحة من طرف الدولة في حدود الاعتمادات المقترحة لهذا الغرض أي في إطار عمليات التجديد أو في إطار تدعيم التسبيقة. وعند تسديد مبلغ استهلاك القروض يقيد هذا الأخير في حساب الإيرادات لفائدة حساب القرض. وخلافاً لحساب التسبيقات فإن حسابات القرض منتجة للفوائد عادة وتمنحها الدولة لمدة تزيد على أربع سنوات وأهمها القروض الممنوحة للحكومات الأجنبية.
- 5- **حسابات التسوية مع الحكومة الأجنبية:** وتدرج في هذا الحساب جميع العمليات المنجزة تطبيقاً للاتفاقيات الدولية المصادق عليها قانوناً.

### المطلب الثاني: مصادر تمويل الخزينة العمومية

إن الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية لأي دولة، فالتطور الاقتصادي لم يكن تأثيره فقط على النفقات العامة بل انعكس بالمثل على دور الإيرادات العامة في كل مرحلة، وبالتالي فالإيرادات والنفقات وجهان لعملة واحدة، فأى إنفاق تريد أن تقوم به دولة ما يحتاج لأموال لتغطيته، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم مصادر تمويل الخزينة العمومية، حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدراً لتمويل وتجسيد أي إضافة اقتصادية يراد تحقيقها على أرض الواقع.

### الفرع الأول: مفهوم إيرادات الخزينة العمومية

هناك عدة تعاريف لإيرادات الخزينة العمومية نذكر منها:

**تعريف 01:** الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، ومع التطور الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد مع تطور العصور أصبحت الإيرادات العامة أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب أهدافها المسطرة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.<sup>2</sup>

ومن التعريفين السابقين نلخص إلى أن:

"إيرادات الخزينة العمومية هي عبارة عن جميع الأموال العينية والنقدية والعقارية التي ترد للخزينة العمومية للدولة، من أجل تغطية هذه الأخيرة لنفقاتها وتجسيد سياستها الاقتصادية على أرض الواقع".

### الفرع الثاني: الإيرادات العادية

نظراً لاختلاف نفقات الدولة وتعددتها، تعمل هذه الأخيرة للبحث عن مختلف المصادر لتمويل هذه النفقات وسنتطرق في هذا الجزء إلى مصادر الإيرادات العادية للخزينة العمومية والتي تتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> - Kenanaonline.com/users/ahmed kordy/Post/352510, 06/04/2019, 11:18.

<sup>2</sup> - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 255.

## أولاً: الإيرادات الجبائية<sup>1</sup>

وهي مختلف الإيرادات التي تجمعها الحكومات من خلال فرض الضرائب والرسوم في مختلف الميادين وعلى شتى النشاطات التي يفرضها القانون العام والخاص وتتمثل في:

**1- الضرائب:** الضريبة هي فريضة إلزامية يلزم بأدائها المكلف لصالح خزينة الدولة تبعا لنشاط ما يقوم بها مع مراعاة المقدرة التكلفة لهذا المكلف، ولكن بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه؛ وفرض الضرائب هو أسلوب تتبعه الدولة لتوزيع الأعباء العامة سنويا بين الأفراد طبيعيين كانوا أو معنويين.

**2- الرسم:** يتمثل الرسم في مبلغ من المال تحصله أحد الهيئات العامة من الأفراد لقاء خدمة خاصة تؤديها له، ويكون عادة مبلغ الرسم متناسبا مع حجم الخدمة المؤداة وهناك رسوم إدارية وأخرى قضائية.

## ثانياً: الإيرادات العامة

يقصد بها جميع الموارد التي تحصل الدولة منها أموال كل سنة بانقطاع وتتمثل فيما يلي:

**1- إيرادات أملاك الدولة:** ويقصد بإيرادات أملاك الدولة هو كل ما يتم تحصيله من مجموع ممتلكات الدولة وتسمى بالدومين وتنقسم إلى عام وخاص.

**أ- الدومين العام:** ويقصد بها ممتلكات الدولة المعدة للاستعمال العام ولخدمة المرافق العامة، كالطرق والمطارات، الموانئ، المتاحف، الملاعب وغيرها، ويتميز الدومين العام بأنه ملكية عامة تعود للدولة ويخضع لأحكام القانون الإداري، حيث لا يجوز بيعه ولا يُملَّك بالتقادم.<sup>2</sup>

**ب- الدومين الخاص:** ويقصد بالدومين الخاص ممتلكات تعود للدولة حيث تمتلكها امتلاكاً خاصاً حيث تستطيع التصرف فيها إما بإيجار أو بيع أو استئجار، حيث يخضع الدومين الخاص لأحكام القانون الخاص عند التصرف فيها حيث تسري عليها قواعد المعاملات والتقادم التي ينص عليها هذا القانون.<sup>3</sup>

وينقسم الدومين الخاص إلى:

**1- الدومين العقاري:** ويتمثل الدومين العقاري في الأراضي الزراعية، الغابات، المناجم، المحاجر ومصادر الثروة المعدنية...

<sup>1</sup> حسين عواضة، المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 396.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص 95.

<sup>3</sup> أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، 2008، ص 60.

**ب2- الدومين المالي:** وهو من أحدث أنواع الدومين الخاص وهو حق الدولة في إصدار النقود ومحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة.<sup>1</sup>

**ب3- الدومين التجاري والصناعي:** يضم هذا النوع من الدومين مختلف المشروعات العامة ذات الطابع الصناعي أو التجاري مثل مشروعات الغاز والكهرباء، وهي مشروعات لا ترمي الدولة من خلالها تحقيق الربح ولكن تحقيق نفع عام.

**ثالثاً: الإيرادات الأخرى:** وأهم هذه الإيرادات هي:

**1- القروض العامة:** القرض العام هو مبلغ من المال تحصل عليه من الدولة من الغير سواء كان هذا الغير أفراد، بنوك، هيئات خاصة أو دولية أو من الدول الأخرى، حيث تتعهد الدولة برده وبدفع الفائدة منه وفقاً لشروط محددة.

**2- الإصدار النقدي:** تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها، إلى طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية، فالدولة بما لديها من سيادة وسلطات إصدار الأوراق النقدية لسد الفجوة بين نفقاتها وإيراداتها، ولكن معظم الدول تتجنب هذه الطريقة بسبب نتائجها التضخمية.

**3- الغرامات:** تعتبر الغرامات مهما اختلفت مصادرها من أهم إيرادات الدولة، ولكن تتميز بأنها مصدر مؤقت ولا يجب الاعتماد عليها لأنها عقوبة مالية تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية وليس الهدف منها الحصول على مورد مالي للدولة ولكن تخفيض عدد مرتكبي المخالفات وإجبار الأفراد على احترام القوانين.

**4- الإتاوة:** وتعرف الإتاوة بأنها مبلغ من المال يدفعه صاحب العقار للدولة مقابل قيام هذه الأخيرة بعمل مما أدى إلى ارتفاع قيمة العقار دون أن يطلب مالكة تلك الخدمة أو أن يبذل جهد في ذلك.

**5- الثمن:** هو عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه المواطن للدولة في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة تقدمها الدولة، ويكون الثمن المدفوع في العادة مساوياً لقيمة السلعة أو الخدمة المقدمة، أو قد يقل عن التكلفة الحقيقية لهذه الخدمة أو السلعة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: الجباية البترولية

مع تطور العصور أعطيت للجباية البترولية عدة تعاريف منها:

**تعريف 01:** هي مختلف الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي للتصفية والتحصيل التي تتعلق بالنشاط البترولي.

**تعريف 02:** وعرفت على أنها مختلف الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في العملية الإنتاجية.

<sup>1</sup> - محمد طاقة، هدى القراوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 78.

<sup>2</sup> - محمد أبو نصار وآخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، الطبعة 02، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2000، ص 09.



ومن التعريفين السابقين يمكن أن نلخص إلى تعريف شامل وهو:

"الجباية البترولية هي عبارة عن الضرائب التي تدفع للدولة المالكة للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن هاته الأرض في مراحل العملية الإنتاجية سواء بحث أو إنتاج، وحيث تختلف من دولة لأخرى حسب كمية إنتاجها".

ونجد نوعين من الجباية البترولية وهما:

• **جباية بترولية في مرحلة البحث:** عادة لا يكون في هذه المرحلة لا إنتاج ولا ربح حيث تقوم بعض الدول بعرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب والاستغلال المستقبلي في حالة اكتشاف بئر وهناك نوعين من الضرائب في هذه المرحلة:

1- **ضريبة حق الدخول "cash bonus":** أول من عمل بهذه الضريبة هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وتكون هذه الضريبة للمستفيد الذي يغطي أكبر من ضريبة حق الدخول، حيث تمنح عن طريق مناقصة وتقدر بملايين الدولارات.

2- **حق الإيجار "loyer":** ويدفع هذا الحق بحسب المساحة التي استفاد منها، وكذلك كان أول ظهور لهذا الحق في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تم الأخذ به في باقي الدول الأخرى.

• **جباية بترولية في مرحلة الاستغلال:** ونجد 03 أنواع من الضرائب في هذه المرحلة وهي:

1- **ضريبة حق الدخول في الإنتاج:** يتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، حيث كلما كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت الضريبة أكبر والعكس صحيح وتحدد الضريبة بوضع سقف الإنتاج اليومي حق الإيجار في مرحلة الاستغلال.

2- **الإتاوة:** هي ضريبة تتناسب طرديا مع الإنتاج، كونها ضريبة على رقم الأعمال وتدفع بمجرد استخراج المحروقات من البئر ويختلف معدلها من دولة إلى أخرى.

3- **الضريبة على الدخل:** وتفرض هذه الضريبة على حسب إذا كانت الدولة مستهلكة فإنها تستخدم نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة، أما إذا كانت دولة منتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية ففي هذه الحالة سيكون نظام جبائي خاص بالمحروقات.

**المطلب الثالث: علاقة الجباية الجمركية بإيرادات الخزينة العمومية**

تعتبر الجباية الجمركية أداة مالية وضريبة ومورد أساسي لتمويل إيرادات الخزينة العمومية، حيث نجد أن فرض عناصر الجباية الجمركية له أثر مباشر مالي وآخر اقتصادي على هذه الموارد، أو أثر غير مباشر من خلال الامتيازات التي يمنحها لخلق موارد جديدة ونتطرق لها فيما يلي:

### الفرع الأول: الأثر المالي للتحصيل الجبائي الجمركي على إيرادات الخزينة العمومية<sup>1</sup>

تعتمد الدولة بشكل عام على موارد مالية منتظمة حتى تواجه عملياتها الإنفاقية ومن أهم طرق تحصيل الإيرادات لمواجهة هذه النفقات، هو فرض مجموعة من الحقوق والرسوم على جميع عمليات الاستيراد والتصدير، وكما سبق وسميناها بعناصر الجباية الجمركية، حيث تدر هذه الأخيرة حصيلة وافرة من الإيرادات تمد خزينة الدولة بالموارد اللازمة لسد النفقات الجارية منها والاستثمارية. حيث لم يخل أي اقتصاد من اقتصاديات العالم من تركيزه على فرض هذه الحقوق والرسوم في مرحلة معينة من مراحل تطوره، فعناصر الجباية الجمركية لتي تفرضها الدولة في النتيجة النهائية تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للخزينة العمومية، ويمتاز هذا المصدر التمويلي بسهولة تطبيقه وانخفاض نفقاته وارتفاع حصيلته بشرط حسن تطبيقه.

### الفرع الثاني: الأثر الاقتصادي لفرض عناصر الجباية الجمركية على إيرادات الخزينة العمومية

تعتبر عناصر الجباية الجمركية أداة فعالة من أدوات السياسة المالية والضريبية لتشجيع المنتجات الوطنية وحمايتها، أي أن الجباية الجمركية تعتبر مصدر مهم للإيرادات العامة لعدد كبير من الدول ويمكن قياس مدى تحقيق أغراض الجباية الجمركية من ازدياد الفوائد المتأتية من تطبيقها وتتمثل تلك الفوائد في:

- الإسهام في دعم إيرادات الدولة؛
  - حماية الصناعة المحلية وتشجيع صادراتها للتخصص بالإنتاج؛
  - دعم كفاءة الصناعة المحلية بهدف زيادة تصديرها؛
  - توجيه الاستهلاك المحلي للصناعة المحلية.
- إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
- إن المغالاة في أسعار عناصر الجباية الجمركية على السلع المستوردة خاصة قد يحرم خزينة الدولة قيمة الإيرادات التي يمكن الحصول عليها.
  - يجب تجنب فرضها على المواد الأولية والآلات والمعدات اللازمة للصناعات المحلية.
  - أما بالنسبة لأسعارها قد تكون الأسعار النوعية أفضل من أسعار القيمة في الجباية خاصة إذا كانت قيمة السلع المستوردة بخسة أو أقل بكثير من السلع المحلية.

<sup>1</sup> - صادق جعفر كاظم العت

أبي، أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 3، المجلد 08، 2018، ص: 92-93.

## الفرع الثالث: الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة لخلق موارد جديدة لتمويل إيرادات الخزينة العمومية

إن الامتيازات الجبائية الجمركية عنصر هام وأساسي كونها تؤثر على نسبة الإيرادات التي تحصلها إدارة الجمارك والتي تعتبر نسبة مهمة في تمويل موارد الخزينة العمومية، حيث يمكن عن طريق هذه الامتيازات المقدمة تخفيض تعليق أو إعفاء كامل لعناصر الجباية الجمركية أو ما يعرف بالحقوق والرسوم الجمركية، حيث بالمنظور العادي يرى أن هذه الامتيازات تؤثر سلبا على نسبة هذه الإيرادات، لكنها في الحقيقة تخلق موارد أخرى ومتعددة خاصة تلك التي تشجع الاستثمار، وهذا الأخير بدوره يساهم في توفير مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والأهم الضرائب المدفوعة للخزينة العمومية ومن أهم هذه الامتيازات ما يلي:

- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة لفائدة الصناعات التركيبية "SKD/CKD".
- الامتيازات الجبائية الجمركية المقدمة بموجب المناطق الحرة "les zones franches".
- الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة للصناعات الصيدلانية.

## المبحث الثالث: عرض وتقييم الدراسات السابقة

وفقا لمبدأ التواتر في البحث العلمي فإن دراسة موضوعنا لم يأتي ويتأسس من فراغ ولكن انطلاقا من دراسة وتقييم مجموعة من الدراسات السابقة أجنبية كانت أو عربية، والتي سبقت ونطرت لدراسة متغيرين أساسيين في دراستنا وهما الجباية الجمركية وإيرادات الخزينة العمومية وبصفة صريحة، وتم تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تتوافق وميولات الطالب للتعلم والتطرق إلى عدة زوايا منها، وذلك بغية التوصل وتوضيح النتائج التي تم التوصل إليها حتى لا يقع في تكرار النمط الذي تم إتباعه في الدراسات السابقة، وكذلك تجنب الأخطاء والمشاكل وإكمال النقص التي لم يتم التطرق لها في تلك الدراسات.

وانطلاقا من توافق الدوافع والمبررات الموضوعية والإلحاح العلمي الذي اقتضى التدقيق في هذا الموضوع، وذلك لمحاولة معرفة الدور المهم الذي تلعبه الجباية الجمركية في تمويل إيرادات خزينة الدولة وسيكون لهذا المبحث عبارة على مدخل تمهيدي للدراسة التطبيقية باعتباره أحد ركائز دراسة هذا الموضوع، متمثلا في بعض الأدبيات التطبيقية كخطوة تعريفية لأهم الدراسات التي سعت لتوضيح المتغيرات المدروسة، والتي ساهمت في توضيح توجهات الطلبة مما أتاحت لهم توضيح الدور القائم بين متغيرات الموضوع محل الدراسة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- عرض دراسات سابقة باللغة العربية؛
- عرض دراسات سابقة باللغة الأجنبية؛
- إضافات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

### المطلب الأول: عرض دراسات سابقة باللغة العربية

لقد حظيت المتغيرات المدروسة بالاهتمام الواسع من قبل الدراسات البحثية الاقتصادية، حيث تختلف مسمياتها في بعض الأحيان، لكن مدلولها بقي يشير إلى الدور الذي تؤديه الجباية الجمركية في تغطية وتمويل إيرادات الخزينة العمومية، حيث يكون فحوى فرضياتها حول ذلك، وكذلك فيما يخص النتائج المتوصل لها، نجد أن أغلب تلك الدراسات تستند لفكرة جوهرية مفادها أن الغاية من فرض الجباية الجمركية هو تمويل موارد الخزينة العمومية والمساهمة في تغطية نفقات الدولة، حيث سيحاول الطلبة من خلال هذا المطلب من عرض دراستين سابقتين باللغة العربية التي كانت قد تطرقت لبعض زوايا الموضوع المدروس، قصد الوقوف على أهم النتائج المتوصل إليها والعمل على تحسينها، ومحاولة إيجاد نتائج جديدة تعمل على تحقيق أهداف الموضوع ككل، وبالتالي سيتم عرض تلك الدراسات فيما يلي:

#### 1- الدراسة الأولى باللغة العربية

- دراسة غزل الحوري بعنوان: "أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية"، دراسة تطبيقية للسنوات 1995-2010، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2014-2015.

تناولت هذه الدراسة موضوعا يحتل مكانة مهمة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، حيث نلمس منها الدور الذي تلعبه السياسة الجمركية في الاقتصاد الوطني السوري سواء فيما يتعلق بتوجيه سياسات التجارة الخارجية وحماية المنتجات المحلية أو دعم المستوردات الأجنبية وذلك من خلال التمايز في فرض الرسوم الجمركية وخاصة على المستوردات بشكل يساهم في تحسين وضع الميزان التجاري والتبادل التجاري من جهة، وتفعيل دور الرسوم الجمركية في تمويل الإيراد العام من جهة أخرى لأنها تعتبر مصدر جد مهم في تغطية نفقات الدولة.

حيث ركزت الدراسة بشكل مباشر على جملة الآثار المتبادلة بين السياسة الجمركية وعملية تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد السوري، إذ أن الإجراءات التي اتخذت على الصعيد الجمركي وخاصة فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية بما يتلاءم وعملية تحرير التجارة الخارجية كان لها العديد من الآثار على كافة جوانب الاقتصاد الوطني.

وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج نذكر أهمها:

- إن مواكبة التغيرات العالمية باتجاه تحرير التجارة الخارجية اقتضى إصدار مراسيم تشريعية تقضي بتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات السورية.
  - إن التخفيضات التي طرأت على الرسوم الجمركية أدت إلى اختلال في نسب التبادل التجاري، حيث ساهمت في زيادة حجم المستوردات السلعية السورية بشكل فاق الصادرات السورية إلى الخارج.
  - لقد كان لتحرير التجارة الخارجية في سوريا تكلفة اقتصادية جراء تخفيض معدلات الرسوم الجمركية تجسدت في تراجع تدريجي لنسبة نموها، وبالتالي تراجع حصتها في إجمالي الإيراد الضريبي والتي لم تتجاوز في أحسن حالاتها في الفترة الأخيرة 4.5%.
  - لقد كان للأزمة الوطنية التي تمر بها سوريا آثار سلبية في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع التجارة الخارجية، حيث تأثرت الرسوم الجمركية بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض حصيلتها، وبالتالي تراجع مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية.
  - وأهم ما أوصت به الدراسة:
  - إعادة النظر إلى كافة القوانين المنظمة للضرائب والرسوم الجمركية بما يتلاءم والتطورات الحديثة وحاجات الخزينة.
  - تفعيل تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة، والتي تهدف إلى تفصيل وتبسيط الإجراءات الجمركية وضمان الحصيلة الجمركية بهدف الوصول إلى سياسة جمركية تخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام.
  - العمل على تعويض النقص في الإيراد العام والناجم عن انخفاض الحصيلة الجمركية نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات بأخرى جديدة غير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة.
  - العمل باستمرار على الحد من عمليات التهرب والتهريب الجمركي بكونها توفت بالدرجة الأولى فرص على الخزينة العمومية في الحصول على رسوم جمركية مستحقة، حيث تشكل هذه الأخيرة جزءا لا بأس به من الإيرادات التي تؤثر على القدرة على توفير مصادر التمويل اللازمة لأوجه الإنفاق المختلفة.
  - من الضروري ضمان تنسيق وثيق بين الإدارة الضريبية والإدارة الجمركية، وذلك للتعرف على أوجه الخلل والقصور ومعالجتها.
  - زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة في العلاقات التجارية وبشكل أخص في الصادرات والمستوردات، فلا يجوز أن تترك الأمور لآلية السوق وحدها.
- 2- الدراسة الثانية باللغة العربية
- دراسة صادق جعفر كاظم العتابي بعنوان: "أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة" مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد3، العراق، 26 ديسمبر 2018 (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية 2003-2015).

اكتسبت هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية عامة والجمركية خاصة في ظل العجز الذي تعرفه الموازنة العراقية وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية. إذ أنه من خلال هذه الدراسة تم إبراز أن الضرائب الجمركية من أهم مصادر تمويل الخزينة في العراق من جهة، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وتطرت الدراسة كذلك إلى النمو الذي عرفته إيرادات الضرائب الجمركية في السنوات المدروسة بالرغم من وجود عوائق أهمها التهرب الجمركي في ظل الانفلات الأمني الذي تعرفه العراق خلال هذه المرحلة. وارتأت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الضرائب الجمركية نظرا لدورها المهم في تمويل خزينة الدولة من خلال إدخال أوعية جديدة ضمن الهيكل الضريبي الجمركي، وكذلك العمل على تشديد العقوبات على الذين يمارسون التهرب الضريبي الجمركي سواء عن طريق السجن أو فرض عقوبات مالية كالمصادرة والغرامات المالية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج نذكر أهمها:

- سجلت أعلى نسبة إيرادات الضرائب الجمركية سنة 2013، في حين سجلت أدنى نسبة في سنة 2004 والسبب في تدني هذه الإيرادات هو سوء الوضع الأمني في تلك المرحلة، وكثرة التعديلات في القانون الضريبي.
- اتضح أن الرسوم الجمركية تمثل مبالغ طائلة.
- تحقيق الهيئة العامة للجمارك خلال السنوات الأخيرة زيادة في إيرادات الضرائب الجمركية، إلا إنها تبقى نسبة متدنية في تفعيل بعض القوانين الضريبية الجمركية.
- الرسوم الجمركية المهربة (خارج الموازنة) تمثل مبالغ كبيرة ومفقودة كإيراد مهم ساهم في تغطية نفقات الدولة، وقد بلغ هذا الإيراد أعلى نسبة له سنة 2013 بـ 51.40%.
- عدم وجود حوافز في الهيئة العامة للجمارك لغرض حث المخمنين والجباة في زيادة التحصيلات بما ينسجم والدور الذي تلعبه الهيئة العامة للضرائب في تطبيق قانون الضريبة الجمركية. وأهم ما أوصت به الدراسة:
- على الهيئة العامة للضرائب الجمركية التركيز على الجوانب التي تستطيع من خلالها رفع معدلات إيراداتها دون إهمال جوانب أخرى طبعاً.
- تشكيل لجنة مختصة من خبراء متعددة الجهات من الضرائب والجمارك مهتمين بتشخيص البضائع التي تفرض عليها أسعار ضريبية جمركية عالية وأخرى منخفضة وبعيدة عن المحسوبية.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار التي تترتب عن فرض الضرائب الجمركية عند تحديد السلع التي تفرض عليها، فالحقيقة تقال إن للضرائب الجمركية دور جد فعال في تمويل الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية حاجاتها.

- اتخاذ الضرائب الجمركية كأداة لصالح الاقتصاد القومي من خلال التأثير المباشر في عملية الإنتاج من جهة، والحصول على أموال مدخرة لازمة للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى.
- من الأنسب تحديد أسعار الضرائب الجمركية على العموم وتحديد البضائع الخاضعة لها.

#### المطلب الثاني: عرض دراسات سابقة باللغة الأجنبية

يعتبر موضوع الجباية الجمركية من بين المواضيع التي لاقت الاهتمام من قبل الباحثين الاقتصاديين خاصة وبعد الانفتاح العالمي الذي عرفته التجارة الخارجية، حيث أن الكل ينظر إليها من زاويتين أنها حمائية أي تحمي الاقتصاد الوطني والمنتجات المحلية خاصة من المنافسات غير المشروعة ومن زاوية أخرى أنها وكما سبق الذكر من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة، وسنعرض فيما يلي دراستين أجنبيتين تطرقتا لهذا الموضوع.

#### 1- الدراسة الأولى باللغة الأجنبية

- دراسة لـ: **Marilena Ciobanacu and Mirela –Anca Postol** بعنوان:

**" Role of Customs Duties in the formation of Budget Revenues in Romania, journal of knowledg management, economics and information technology, Issue 01, Romania, Februaruy 2013."**

(دور الرسوم الجمركية في تكوين إيرادات الموازنة في رومانيا، مجلة إدارة المعرفة والاقتصاد وتكنولوجيات المعلومات، العدد رقم 01، فيفري 2013).

تناولت هذه الدراسة مرحلة مهمة مرت بها رومانيا ألا وهي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أن الانضمام إلى هذا الأخير تطلب مجموعة من الجهود والتغييرات خاصة فيما يخص تحرير الأسعار عامة وسعر الصرف خاصة، إلى جانب إدخال إصلاحات قوية على سعر الصرف، وكذلك إعادة التفكير بعمق في نظام الرسوم الجمركية، حيث أثر هذا الأخير على دور هذه الفئة من الضرائب في استثناء وتوفير موارد لميزانية الدولة.

واستعرضت هذه الدراسة تأثير الرسوم الجمركية على تغير مستويات الإيرادات المحصلة في ميزانية الدولة وتحسن هذا التغيير في غضون شهرين فقط من تحصيلها.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة من خلال هذه الدراسة نذكر أهمها:

- في حالة رومانيا وفي هذه المرحلة، قامت السياسة المالية بالتدخل في الحياة الاقتصادية، بحيث كان هناك تأثير كبير للرسوم الجمركية على إيرادات الموازنة العامة للدولة، حيث لوحظ هذا التأثير في غضون شهرين فقط.

- علاوة على ذلك بعد الإصلاحات التي تم القيام بها، ظهر تأثير مضاعف على إيرادات الموازنة العامة حيث أن الوحدة النقدية التي يتم تحصيلها كرسوم جمركية أدت إلى زيادة بمقدار 3.24 وحدة نقدية من إيرادات ميزانية الدولة.

- أثرت هذه الإصلاحات على نشاطات المكلفين من جهة، وكذلك على استخدام الدخل للاستهلاك والادخار، أي غير السلوك المالي وقلل من التهرب والغش الضريبي الجمركي.

## 2- الدراسة الثانية باللغة الأجنبية

• دراسة لـ: "Paul Brenton, Mombert Hope and Erik von Uexkul" بعنوان:

**"Evaluating the Revenue effects of trade Policy options for COMESSA countries : the Impact of a customs Union and an EPA with the European Union, trade departement, world bank, Novembre 27, 2007".**

(تقييم تأثير الإيرادات بخيارات السياسة التجارية لدول الكوميسا: آثار الاتحاد الجمركي واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قسم التجارة، البنك الدولي، 27 نوفمبر 2007).

سعت هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الإيرادات ضمن خيارين رئيسيين ألا وهما السياسة التجارية لدول الكوميسا واعتماد تعريف جمركية خارجية مشتركة تمنح لهذه الدول حق الوصول إلى إبرام اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وكان الهدف الرئيسي منها هو جمع واستخدام البيانات التي تعبر بشكل أفضل عن حقائق تحصيل الإيرادات في الدول الأعضاء في الكوميسا، بعد منح الإعفاءات الضريبية وأهمية فرض ضريبة على القيمة المضافة والحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات كمصدر للإيرادات.

وتم التوصل إلى نتائج مهمة نذكر أبرزها:

- أهمية مراعاة الإعفاءات التعريفية الممنوحة وحساب تأثيراتها على إيرادات الضرائب أثناء التغيير في السياسة التجارية.

- إتحاد جمارك دول الكوميسا على أساس التعريفية قلل تأثير إيرادات بعض الدول ضمن الاتفاقية التفاضلية مع الاتحاد الأوروبي مثل أوثيوبيا وزامبيا، ولكنه زاد من خسائر إيرادات دول أخرى مثل مدغشقر وملاوي.

- يجب على دول الكوميسا أن تركز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة فيما بينها، ثم السعي إلى تخفيض الذروة التعريفية والتباين في أسعار التعريفية الجمركية قبل الانتقال إلى اتحاد جمركي.

- إن التحدي الرئيسي لحكومات الدول ضعيفة الدخل والعضوة في دول الكوميسا هو الحفاظ على عائدات الجباية الجمركية مع تخفيض في أسعار التعريفات.

- عدم تجانس بين بلدان الكوميسا فيما يتعلق بأهمية أسعار التعريفات الجمركية كمصدر للإيرادات وكذلك في حجم آثار الإيرادات المتوقعة للمنتجات الرئيسية المدرة للدخل.

- العمل على تخفيض الإعفاءات أو إلزالتها في نهاية المطاف لأن لها تأثير كبير على الاستثمار.



- البحث عن فرض لزيادة حصيلّة إيرادات الجباية الجمركية من خلال رفع أسعار الحقوق والرسوم على بعض المواد كالسجائر والمشروبات الكحولية والمواد الفاخرة.

### المطلب الثالث: إضافات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تأسست هذه الدراسة الحالية الموسومة بـ "الجباية الجمركية ودورها في تمويل إيرادات الخزينة العمومية" بناء على عدة مبررات ودوافع، حيث كان من أبرزها محاولة الخروج ببناء موضوع له مميزات عن الدراسات السابقة التي تطرقت لمتغيرات الدراسة وأثرها وتأثيرها، بغية المساهمة في إضافة قيمة علمية تساهم في خدمة متغيرات الدراسة وفق بعد علمي أكاديمي وموضوعي، انطلاقاً من تحليل وتقييم مخرجات تلك الدراسات السابقة، وسنحاول فيما يلي إبراز أهم إضافات ومميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- الدراسات السابقة درست في دول مختلفة وهي العراق، سوريا، رومانيا، ودول الكوميسا بينما دراستنا الحالية ستخص الجزائر.

- الدراسات السابقة درست في سنوات مختلفة من 2003 إلى 2016 لكن دراستنا الحالية في الجزائر ستكون إلى غاية 2018.

- في الدراسات السابقة نجد أن الجباية الجمركية في العراق وسوريا ورومانيا ودول الكوميسا مرتبطة عادة بظروف أمنية وظروف اقتصادية غير مستقرة، في حين في الجزائر بالنسبة للسنوات المدروسة مستقرة إلى حد ما أمنياً واقتصادياً.

- في الدراسات السابقة كانت عوامل تأثر الجباية الجمركية كالتالي:

في سوريا الحرب الأهلية التي عرفت في السنوات الأخيرة بعدما كانت منفتحة اقتصادياً دولة مصدرة ومستوردة ولكن بعد الانفلات الأمني اضطرت إلى تخفيض أسعار الرسوم والحقوق والجمركية وزيادة قيمة المستوردات.

نجد في العراق عكس ذلك كان مستقراً أمنياً لكن كان مطبق عليه حصار اقتصادي ولكن بعد احتلاله انفتح اقتصادياً على العالم.

أما في رومانيا بعد قرارها بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي هذا حتم عليها تغيير سياستها التجارية مما يؤثر على التحصيل الجبائي الجمركي لها.

أما بالنسبة لدول الكوميسا هي دول متفاوتة المستوى المعيشي والاقتصادي وكان الهدف من النهوض بالجباية الجمركية هو خلق موارد للإيرادات العامة للدول الأعضاء بغرض تحسين المستوى المعيشي وتحقيق تنمية مستدامة في هذه الدول.

أما في الجزائر فهي في أوضاع مستقرة أمنياً واقتصادياً بالإضافة إلى انفتاحها على الخارج في مجال التجارة وإبرامها عدة اتفاقيات حيث كان تأثر الجباية الجمركية نتاجاً لتغيير في سياستها الداخلية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

- في الدراسات السابقة نجد أن كل الدول قامت بخفض الحقوق والرسوم الجمركية عامة في حين الجزائر قامت برفع هذه الحقوق والرسوم وذلك لتشجيع الصناعة المحلية.
- لم تركز الدراسات السابقة على الجباية الجمركية الداخلية في حين دراستنا الحالية ستركز عليها بصفتها تشكل نسبة مهمة في التحصيل الجبائي الجمركي.
- تركز دراستنا على إيضاح مساهمة الجباية الجمركية بشكل مباشر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية.
- كما تسعى دراستنا عكس الدراسات السابقة من إبراز عناصر الجباية الجمركية ونسبة مساهمتها مباشرة وبالتفصيل في إيرادات الخزينة العمومية.
- كما تتميز دراستنا بالوضوح فيما يخص دراسة علاقة المتغيرات المدروسة ببعضها بشكل مباشر.

## خلاصة الفصل الأول

تعتمد الحكومات على مصادر متعددة لتمويل خزintها ، وتختلف أهمية هذه المصادر حسب النظام الاقتصادي السائد، ومدى تقدم الدول، وكذا الظروف الأمنية والسياسية السائدة بها، وتحتل الجباية الجمركية مرتبة مهمة من حيث الدور الذي تؤديه في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، حيث تعد الحقوق والرسوم التي تحصلها إدارة الجمارك ذات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية، وتتجلى هذه الأهمية وكما سلف الذكر في مساهمتها في تغطية نفقات الدولة، وكذلك من الناحية الحمائية التي تؤديها لحماية وتشجيع المنتجات المحلية خاصة، وحماية الاقتصاد الوطني من كل المنافسات الغير مشروعة في ظل تسارع وتوسع نطاق التجارة الخارجية، وذلك من خلال الامتيازات الجبائية الجمركية الممنوحة للنهوض والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني.

وبناء على ما تم تقديمه في هذا الفصل من مفاهيم ومحاولة إبراز العلاقة الوثيقة بين متغيري الدراسة، سيحاول الطلبة إسقاط ما تم التطرق إليه تطبيقيا وهذا ما سيتم سرده في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني:

دراسة تطور ايرادات الحماية الجمركية

في المركز الحدودي بوشبكة - تبسة - (2009-2018)

## مقدمة الفصل الثاني

إن للجباية الجمركية دور مهم وجد فعال في تغطية وتمويل إيرادات الخزينة العمومية، بغض النظر على النسبة التي يمثلها إجمالي هذا التحصيل الجبائي الجمركي في إجمالي الإيرادات الكلية التي تستعملها الحكومات لتغطية نفقات الميزانية العامة للدول وإدارة سياستها الاقتصادية ككل. ففي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تتأثر بها الجزائر خاصة تقلبات أسعار النفط في السنوات الأخيرة، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية في أحد أهم المراكز الحدودية في الجزائر (المركز الحدودي بوشبكة ولاية تبسة). لمعرفة مدى تطور إيرادات الجباية الجمركية لهذا المركز ومدى مساهمته في تمويل إيرادات الخزينة العمومية في ظل الظروف الاقتصادية وذلك للعشر سنوات الأخيرة 2009-2018، وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- تقديم المؤسسة محل الدراسة؛

- تطور إيرادات الجباية الجمركية 2009-2018؛

- مساهمة إيرادات الجباية الجمركية لولاية تبسة في إيرادات الخزينة العمومية.

### المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

نستعرض في طيات هذا المبحث تقديم المركز الحدودي بوشبكة والأدوات المستخدمة في إنجاز لهذه الدراسة، وسيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين كالآتي:

#### المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

وسنتناول في هذا المطلب ما يلي:<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: تعريف المركز الحدودي بوشبكة وموقعه الجغرافي

المركز الحدودي بوشبكة من أهم مناطق العبور للأشخاص والبضائع في الجزائر، وذلك بسبب موقعه الجغرافي وحدوده مع تونس وليبيا واللتان تعتبران من أهم المواقع لاستيراد وتصدير البضائع بجميع أنواعها، ويمثل نقطة دعم قوية للاقتصاد الوطني خاصة في تصدير منتجاته إلى الدول المشاطئة لا سيما ليبيا التي يمثل سوقها فرصة عظيمة في ظل الظروف السياسية الراهنة.

يقع مركز بوشبكة الحدودي في الجزء الشرقي لولاية تبسة حيث يبعد 43 كلم عن عاصمة الولاية، وعلى بضعة أمتار فقط مع تونس، وموقعه الجغرافي المهم يضعه في المرتبة الثالثة بعد مطار هواري بومدين ومركز العبور لأم الطبول بولاية الطارف من حيث أهمية التدفق عبره خلال العام.

#### الفرع الثاني: المصالح المكونة للمركز الحدودي بوشبكة

ينكون المركز الحدودي بوشبكة من المصالح الآتية:

#### أولاً: المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية بوشبكة

ويرأسها المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجارية بوشبكة برتبة مفتش رئيسي الذي يشرف على توزيع المهام المرتبطة بمراقبة ومعالجة عمليات الاستيراد والتصدير وتتكون من:

#### 1- مكتب الأمانة

ومهمته توزيع وحفظ وأرشفة البريد وتحرير الإرساليات على جهاز الإعلام الآلي بالإضافة إلى نسخ واستلام الملفات المتعلقة بالجمركة.

#### 2- مكتب المفتشين المصنفين الجمركيين

وهو مكتب يتضمن أجهز إعلام آلي متصلة بالشبكة الداخلية لإدارة الجمارك والتي مقرها الرئيسي على مستوى المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك، يتكفل من خلاله كل مفتش مصفي بمعالجة التصاريح الجمركية وتصفيتها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في مواد القانون الجمركي، وذلك بمراقبة القيمة، النوع والمنشأ وثائقياً، مع إمكانية الفحص المادي بالتنسيق مع الفرقة التجارية، واستناداً إلى نتائجها تتم تصفية التصريح ومن ثم تحويل الملف إلى أمين الصندوق على مستوى قبضة الجمارك بوشبكة، والذي يقوم بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية.

<sup>1</sup> - مصلحة الأرشيف لقبضة الجمارك للمركز الحدودي بوشبكة.

### 3- مكتب المصريحين لدى الجمارك

وهو مكتب يتوفر على أجهزة إعلام آلي متصلة بالشبكة الداخلية لإدارة الجمارك والتي مقرها الرئيسي على مستوى المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك، ويختص في تسجيل بيانات التصريح الجمركي المفصل، عند التصدير، وعند الاستيراد وعند تسجيل هذا الأخير يقوم النظام بتحويل الملف تلقائيا إلى أحد المصفيين الجمركيين تحت إشراف المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجارية.

#### ثانيا: الفرقة التجارية بوشبكة

وتشرف على تنظيم حركة وسائل النقل التي تحمل البضائع المراد التصريح بها لدى الجمارك عند الاستيراد والتصدير، ومراقبة مدى التزام الناقلين والمستوردين بالإجراءات المتعلقة بتقديم البضائع لدى الجمارك واستيفاء الشروط القانونية قبل خروجها، وتشرف كذلك هذه الفرقة وتحت إشراف مفتش الفحص على المعاينة المادية للبضائع بعد تسجيل التصريح المفصل من خلال التحقق من مدى مطابقة بيانات التصريح المفصل مع البضائع المستوردة، والتأكد من عدم وجود بضائع غير مصرح بها.

#### ثالثا: فرقة الأجهزة الكاشفة بوشبكة

تشرف على تسيير وصيانة الأجهزة الكاشفة، والإشراف على إخضاع البضائع المستوردة للجهاز الكاشف، والتأكد باستعمال هذه التكنولوجيا على مدى مطابقة البضائع المحملة على الحاويات للبيانات التي تضمنها التصريح المفصل، والبحث عن أي محاولة للغش كما تشرف هذه الفرقة على الجهاز الكاشف الخاص بمراقبة أمتعة المسافرين المشكوك فيهم.

#### رابعا: فرقة فحص المسافرين بوشبكة

تتكفل بمعالجة ومراقبة حركة المسافرين، ووسائل النقل عند الدخول والخروج من التراب الوطني من وباتجاه تونس، وذلك من خلال استصدار سند العبور لدى الجمارك، وتصفيته مع الفحص المادي لوسائل النقل والإشراف على ضمان انسيابية حركة المسافرين من خلال المعالجة السريعة والفعالة، وتخصيص خط أخضر لفائدة العائلات وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، كما تقوم هذه المصلحة بالتنسيق مع الجانب التونسي في تبادل المعلومات، وتحصيل الضريبة الجرافية على المسافرين لفائدة مصلحة الضرائب.

#### خامسا: قبضة الجمارك بوشبكة

يشرف على قبضة الجمارك ما يسمى بقبض الجمارك وه والمسؤول عليها، وللقيام بمهامه تساعده مجموعة من المصالح للقيام بعملية التحصيل الجبائي الجمركي على اكمل وجه.

#### المطلب الثاني: قبضة الجمارك بوشبكة

وتتكون قبضة الجمارك للمركز الحدودي بوشبكة من:

### 1- قابض الجمارك

يملك قابض الجمارك صفة المحاسب العمومي، وهو كل شخص يتم تعيينه من طرف الوزير المكلف بالمالية ويخضع لسلطته للقيام بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات؛
- ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها.

وقابض الجمارك في الحقيقة هو محاسب عمومي ثانوي، لأن عملياته متركزة لدى محاسب عمومي رئيسي وهو أمين الخزينة الولائي.

### 2- المفوض المالي

يقوم المفوض المالي بمساعدة قابض الجمارك في أداء مهامه، وينوبه في حالة غيابه أو بتفويض منه، ويعتبر هذا المنصب بالغ الأهمية لأنه يضمن استمرارية عمل القباضة وأهم مهامه:

- السهر على حسن تسيير مصالح القباضة، لا سيما عمليات الصندوق وتسجيلها محاسبيا، وكذا متابعة تسيير المخازن التابعة للقباضة؛
- متابعة ومراقبة السجلات والدفاتر المحاسبية وإعداد الحسابات الدورية؛
- إعداد وتحضير الملفات الخاصة بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، والغرامات وتحويل أو تسديد مستحقات الخزينة؛
- متابعة قضايا المنازعات الجمركية أمام الجهات القضائية.

### 3- أمانة القباضة

تتولى أمانة القباضة مهمة حفظ الوثائق المتعلقة بالمحاسبة وكذا جميع الإيصالات، كما تضمن إمداد مختلف المصالح بالمعلومات اللازمة.

### 4- مصلحة المحاسبة

ومهمتها تكمن في تلقي كل الإيصالات التي حررها أمين الصندوق، بهدف ترتيب وتصنيف جميع الإيرادات، والقيام بمسك السجلات المحاسبية، وتقييد كل العمليات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتحويلات المنجزة على مستوى القباضة، كما تتولى المصلحة مهمة إعداد الميزانية الشهرية وتقديمها للقابض وإرسالها إلى أمين خزينة الولاية.



### 5- مصلحة الصندوق

ويشرف عليها عون يسمى أمين الصندوق مهمتها الأساسية تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، وكذا مبالغ الغرامات والعقوبات المالية، وكذلك دفع النفقات إما نقداً أو بشيك مصرفي أو بريدي أو كمبيالة.<sup>1</sup>

بعد أن يقوم أمين الصندوق بتحصيل المبالغ المستحقة يقوم بتسليم إيصال الدفع للشخص المعني ليقدمه إلى مفتش التصفية وهذا الأخير يمنحه رخصة رفع البضاعة.

### 6- مصلحة تسيير المخزن

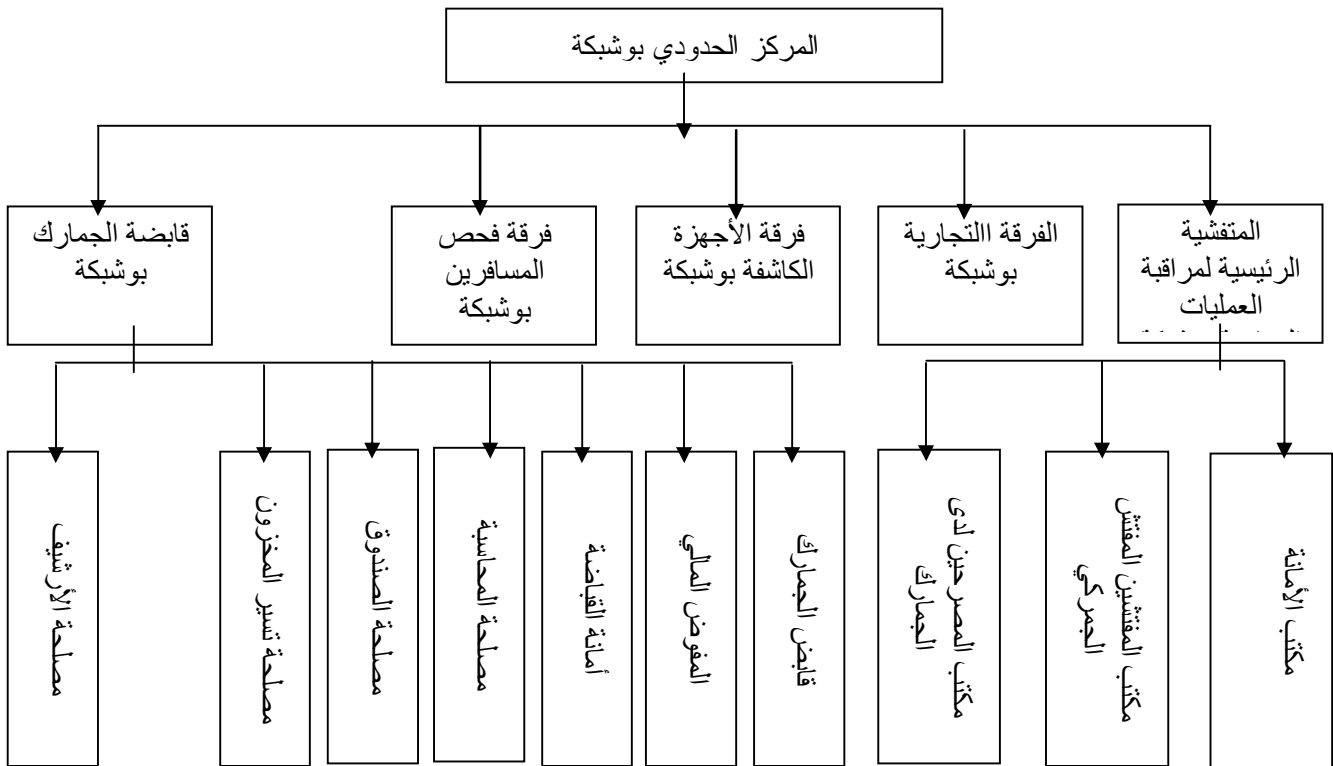
تقوم هذه المصلحة بالسهر والمحافظة على مختلف البضائع المحجوزة أو المصادرة أو الموضوعة رهن الإيداع في انتظار جمركتها.

### 7- مصلحة الأرشفة

تقوم هذه المصلحة بحفظ مختلف الوثائق والملفات التي تشغلها قبضات الجمارك وتضيفها بالسنوات، إذ يمكن نحتاج لها إحدى الأجهزة الخاصة بالرقابة.

وفي ما يلي الشكل يوضح الهيكل التنظيمي للمركز الحدودي بوشبكة.

### الشكل (03) : الهيكل التنظيمي للمركز الحدودي بوشبكة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق مصلحة الإرشفة

<sup>1</sup> - مصلحة الأرشفة، مرجع سابق.

### المبحث الثاني: تطور وتوزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة 2009-2018.

لمعرفة تطور وحجم الإيرادات الواردة من المركز الحدودي بوشبكة للفترة الممتدة من 2009-2018، يتطلب استخدام الإحصائيات المتوفرة لهذه الفترة من قبضة الجمارك للمركز، لكي تعطي صورة واضحة لحجم الإيرادات الجمركية وكيفية توزيعها وسنتطرق إلى المطالبين التاليين:

#### المطلب الأول: تطور إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة 2009-2018.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطوير إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة للفترة الممتدة بين 2009 - 2018 وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

#### جدول ( 01 ): تطور إيرادات الجباية الجمركية 2009 - 2018.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات الجباية الجمركية	2662343778	2470287464	2727920320	2948896385	3139530279	3349636052	4734119560	5620871002.6	3203892768.98	2908695924.00

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف قبضة الجمارك بوشبكة (أنظر الملحق 01).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر في الإيرادات الجمركية بشكل عام، وذلك نتيجة الإفتتاح التجاري على العالم الذي أعلنته الجزائر بإبرامها لاتفاقيات تفضلية في مجال التجارة العالمية.

ولكن نلاحظ انخفاض في سنة 2010 مقارنة بالسنة 2009 ويرجع إلى سياسة الحكومة الجزائرية في الشروع في تجميد أحادي الطرف للتنازلات التعريفية الواردة في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الذي ما فتىء اقتصاد هذا الأخير إلا أن يتعزز على حساب الاقتصاد الوطني، والذي وجب إعادة النظر في سياسة التفكير الجمركي، الذي وبالرغم من الانتعاش في الاقتصاد الوطني في تلك الفترة إلا أنه سجل ارتفاع كبير في قيمة الواردات مقارنة بالصادرات، وهذا ما أثر سلبا على المنتوجات الجزائرية.

وبالرغم من الانخفاض سنة 2010 رجعت الإيرادات الجمركية للارتفاع وهذا راجع إلى

السريان الفعلي لبنود الشراكة بين دول المتوسط والإتحاد الأوروبي حيث بلغت أقصاها سنة 2016.

تعود الإيرادات الجمركية للانخفاض سنة 2017، وذلك بعد إعلان الجزائر سياسة التقشف والرفع في قيمة الرسم على القيمة المضافة على المنستوردات، مع إصدار قائمة منع لاستيراد مجموعة من المواد التي كانت تدر بإيرادات معتبرة للخبزينة العمومية، ولكن في المقابل استيرادها يؤدي إلى استهلاك كبير من العملة الصعبة وهذا يؤثر على احتياطي الصرف وخاصة بعد انخفاض في قيمة البترول والذي يعتبر المصدر الرئيسي لمواد الدولة من العملة الصعبة.

تواصل هذا الانخفاض سنة 2018 بالرغم من تراجع الدولة ورفع الحظر على استيراد المواد

الواردة في قائمة المنع، لكن هذا القرار جاء بشروط وهي:

- منح رخص للاستيراد هذه المواد وبكميات محددة؛

- فرض حقوق ورسوم جد مرتفعة على هاته المواد.

وبالرغم من منح هذه الرخص سنة 2018 لكن تواصل انخفاض إيرادات الجباية الجمركية وذلك

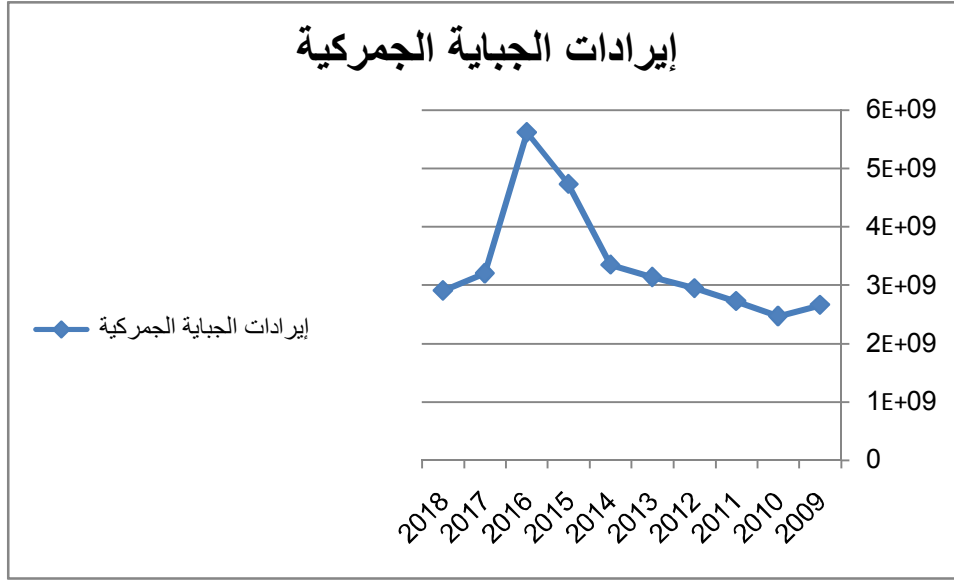
بسبب تأخر منح هذه الرخص إلى السداسي الثاني من السنة، ولذلك لم تكن قيمة الانخفاض الملحوظة

سنة 2018 كبيرة كما كانت أثناء إصدار قرار المنع في 2017.

- وفيما يلي المنحنى البياني يعبر عن التطور في إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي

بوشبكة للفترة 2009-2018.

الشكل (04): تطور في إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة للفترة 2009-2018.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (01)

**المطلب الثاني: توزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة للفترة الممتدة بين (2009 - 2018).**

نتطرق في هذا المطلب إلى كيفية تقسيم إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة للفترة الممتدة بين 2009 إلى 2018 على كل من الخزينة العمومية، الصندوق المشترك للجمعيات المحلية FCCL، صندوق التخصصات الخاصة FAS وأخيرا الصندوق الوطني للتقاعد CNR في مايلي جدول رقم 02 يوضح قيمة ونسبة مساهمة إيرادات هذا المركز في هذه الهيئات.

الجدول رقم (02): توزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة ( 2009-2018).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي إيرادات الجباية الجمركية	2662343778	2470287464	2727920320	2948896385	3139530279	3349636052	4734119560	5620871002.6	3203892768.98	2908695924
النسبة	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %
الجزئية العمومية	2434934279	2244853477	2483076135	2680841002	2852910983	3060670492	4291873844	5125446015.6	2904036130.98	2534032036
النسبة	91.45%	90.87%	91.02%	90.91%	90.87%	91.37%	90.66%	91.18%	90.64%	87.12%
الصدوق المشترك للجماعات المحلية FCCL	224228540	222225495	243082875	265685093	282381068	288246276	441490388	490631609	2958837203	279678290
النسبة	8.42%	8.99%	8.91%	9.01%	8.99%	8.60%	9.33%	3.73%	9.23%	9.61%
صدوق التخصصات FAS	3180929	3208500	1761310	2370290	4238228	719284	755328	4793378	4019435	3340190
النسبة	0.13%	0.14%	0.07%	0.08%	0.14%	0.03%	0.01%	0.09%	0.13%	0.12%
الصدوق الوطني للتقاعد CNR	0	0	0	0	0	0	0	0	0	91645408
النسبة	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	3.15%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف قبضة الجمارك بوشبكة. (أنظر الملحق 01).

يبين الجدول رقم 02 كيفية توزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة لولاية تبسة، وكذلك نسب توزيع هذه الإيرادات ونصيب كل من الخزينة العمومية، الصندوق المشترك، للجماعات المحلية FCCL، صندوق التخفيضات الخاصة FAS وأخيرا الصندوق الوطني للتقاعد CNR وذلك للفترة الممتدة بين 2009-2018. حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم ( 02) مايلي:

ان أعلى نسبة تكون دائما من نصيب الخزينة العمومية، والتي تتراوح بين 91.45% كأعلى نسبة و 87.129 % كادنى نسبة، ويعود إرتفاع هذه المساهمة في الخزينة العمومية لانه وكما سبق الذكر أن هذه الأخيرة هي المسؤول المالي لتسيير ميزانية الدولة من تحصيل إيرادات ودفع نفقات، لكن في سنة 2018 وبالرغم من إرتفاع نسبة مساهمة إيرادات الجباية الجمركية في الخزينة العمومية لكن هناك النسبة إنخفاض ملحوظ ومقدر بحوالي 3 % مقارنة بالسنوات الأخرى ويعود سبب ذلك وكما سبق الذكر في المطلب السابق إلى تأخر منح رخص الاستيراد في تلك السنة، مما كبد الخزينة العمومية هذه الخسارة والتي تعتبر نسبة مهمة.

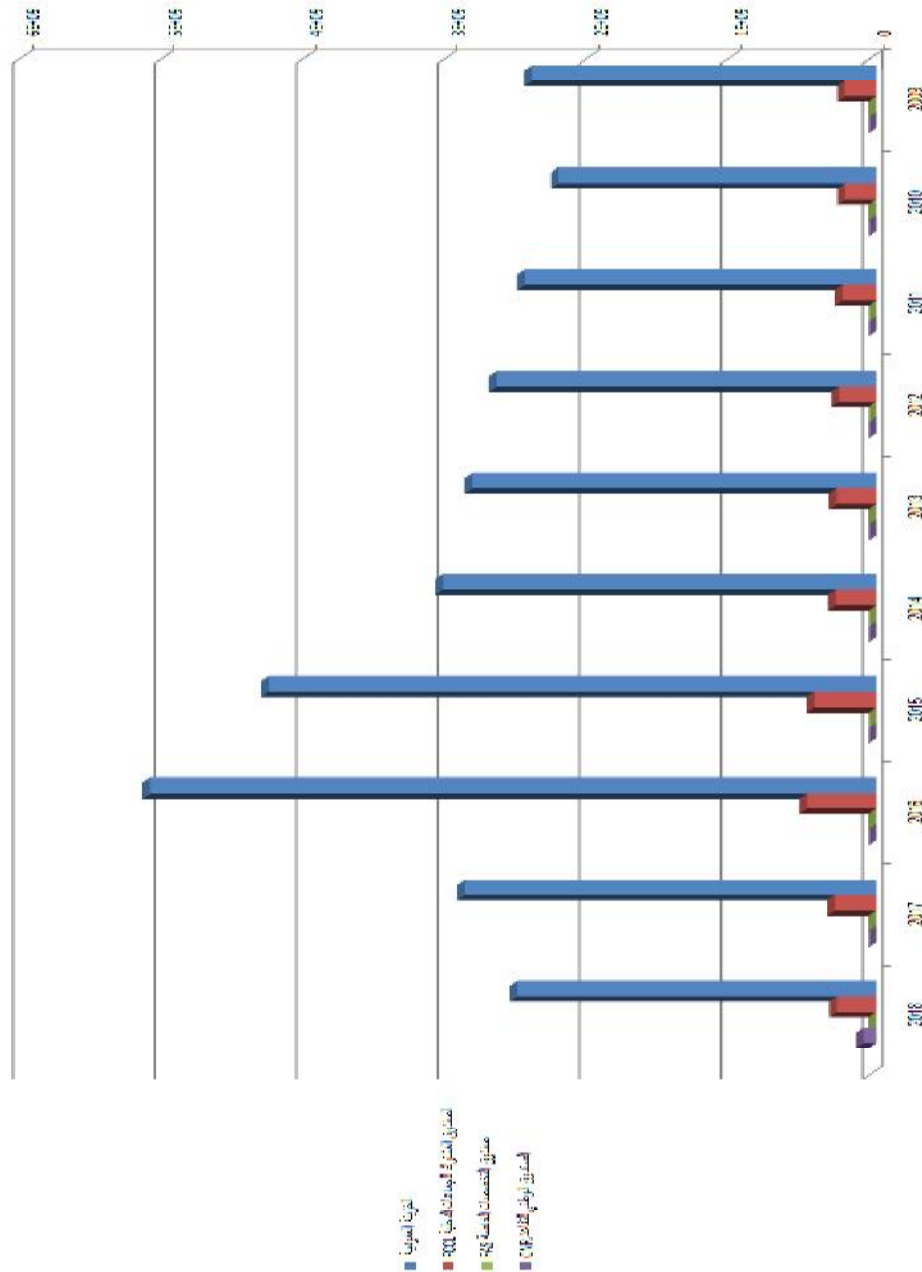
بالإضافة إلى نسب التحصيل الجبائي الجمركي الموجهة إلى الخزينة العمومية، تعتبر كذلك النسب الموجهة للصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL ذات أهمية عالية والتي تراوحت بين 9.61% كأعلى نسبة و 8.42% كأقل نسبة، حيث لم تعرف هذه النسب تباين ملحوظ خلال سنوات الدراسة.

أما بالنسبة لمساهمة إيرادات الجباية الجمركية في تمويل صندوق التخصصات الخاصة والتي تراوحت بين 0.14% كأعلى نسبة و 0.01% كادنى نسبة وبالرغم وأنها تعتبر نسب جد منخفضة إلا أنها تحافظ على أهميتها من خلال الدور الذي تؤديه، ونلاحظ تباين ملحوظ بين أعلى نسبة وأقل نسبة ويعود ذلك على طبيعة ونوع الحقوق الرسوم المفروضة لتلك الفترة، والتي تطبق على سلع امستوردة دون اخرى.

والملاحظ في الجدول أعلاه هي النسبة الموجهة للصندوق الوطني للتقاعد CNR والتي ظهرت سنة 2018، وكان ذلك يعد ثبوت عجز في الصندوق الوطني للتقاعد خاصة بعد الظروف الإقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال السنتين السابقتين، تم فرض ضريبة على المعاملات الجمركية بحيث تكون حصييلة هذه الاخيرة موجهة مباشرة لتمويل هذا الصندوق.

وفيما يلي الشكل رقم 05 يوضح نسب توزيع الإيرادات الجمركية خلال الفترة المدروسة من 2009-2018. بالأعمدة والبيانات.

الشكل(05) : توزيع إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة (2009-2018)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الجدول رقم (02)

### المبحث الثالث: مساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)

كما سبق وذكرنا أن الجباية الجمركية تعتبر موردا أساسيا تعتمد عليه الدولة لتمويل الإيرادات الخزينة العمومية وسنحاول إبراز هذا الأثر من خلال ما ستتطرق له في هذا المبحث الذي سنقوم بتقسيمه إلى مطلبين، حيث سيكون المطلب الأول عبارة عن دراسة قياسية لمساهمة الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية عن طريق البرنامج الإحصائي EViews، أما المطلب الثاني سيكون عبارة عن دراسة وضعية لنفس العينة محل الدراسة عن طريق برنامج EXCEL.

#### المطلب الأول : دراسة قياسية لمساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)

انطلاقا من هذا المطلب سنقوم بدراسة قياسية عن طريق البرنامج الإحصائي EViews لمدى مساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية وكانت النتيجة كالاتي:

الشكل رقم (06): تأثير إيرادات الجباية للمركز الحدودي بوشبكة على إيرادات الخزينة العمومية

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/18/19 Time: 15:25				
Sample: 2009 2018				
Included observations: 10				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.001114	0.000832	1.339106	0.2173
C	11232464	2647670.	4.242395	0.0028
R-squared	0.183107	Mean dependent var		14641405
Adjusted R-squared	0.080996	S.D. dependent var		2400689.
S.E. of regression	2301414.	Akaike info criterion		32.31280
Sum squared resid	4.24E+13	Schwarz criterion		32.37332
Log likelihood	-159.5640	Hannan-Quinn criter.		32.24641
F-statistic	1.793206	Durbin-Watson stat		0.655488
Prob(F-statistic)	0.217335			

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews



- المعادلة المقدرة:

$$Y=11232464+0,0011X$$

حيث: X تعبر عن المتغير المستقل (إيرادات الجباية الجمركية) و Y تعبر عن المتغير التابع (إيرادات الخزينة العمومية).

- المعنوية الجزئية (معنوية المعاملات): يتم التعبير عن المعنوية الجزئية من خلال معنوية المعامل المقدرة فنجد:

- الثابت ( $\alpha$ ): من خلال القيمة المقدرة للعنصر الثابت نجد أنها بلغت **11232464**، وقيمة إختبار ستودنت المحسوبة ( $T_c=4,24$ ) بينما القيمة المجدولة عند درجة حرية ( $n-2=8$ ) ومستوى معنوية 5 %تساوي ( $T_f=2,306$ ) وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فهذا دليل على أن الثابت معنوي، وهذا ما تأكده قيمة وقيمة مستوى المعنوية التي بلغت 0,002 وهي أقل من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على أن الثابت له دلالة إحصائية وله تأثير على إيرادات الخزينة العمومية

- المتغير المستقل X (إيرادات الجباية الجمركية): من خلال النموذج المقدر نجد أن الميل ( $\beta$ ) بلغ قيمة قدرها 0,0002 وقيمة اختبار ستودنت المحسوبة ( $T_c=1,339$ ) بينما القيمة المجدولة عند درجة حرية ( $n-2=8$ ) ومستوى معنوية 5 %تساوي ( $T_f=2,306$ ) وبما أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة فهذا دليل على أن ( $\beta$ ) غير معنوي، وهذا ما تأكده قيمة مستوى المعنوية التي بلغت 0,217 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على أن إيرادات الجباية الجمركية ليس لها تأثير على إيرادات الخزينة العمومية.

- المعنوية الكلية (معنوية النموذج): و يقصد بها معنوية النموذج ككل أي الصيغة الدالية التي يفترض أنها تأخذ الشكل الخطي، حيث يتبع توزيع فيشر (F) أين نجد أن قيمته المحسوبة بلغت 1,79 ومستوى معنوية بلغ 0,217 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0,05 مما يدل على أن النموذج كليا غير معنوي فالعلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع لا تأخذ الشكل الخطي.

- القدرة التفسيرية (جودة التوفيق): يتم اختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي تكون عادة محصورة بين 0 و 1 و من خلال التقدير نجد أنها بلغت 0,183 أي أن

المتغير المستقل المتمثل في إيرادات الجباية الجمركية يساهم في تفسير تباينات المتغير التابع المتمثل في إيرادات الخزينة العمومية بنسبة قدرها 18,3% وهي نسبة ضعيفة مما يدل على وجود متغيرات أخرى تساهم في إيرادات الخزينة العمومية غير مدرجة في النموذج.

وعموما يمكن القول أن النموذج المقدر غير مقبول من الناحية الإحصائية.

وبما أن النموذج المقدر غير مقبول من الناحية الإحصائية لا يمكن تقييمه من الناحية

الاقتصادية ويعود السبب في ذلك إلى أن:

- إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة بولاية تبسة وبالرغم من أهميتها إلا أنها تمثل نسبة صغيرة مقارنة بإيرادات الخزينة العمومية على المستوى الوطني.

- لم يقبل هذا النموذج إحصائيا لأن إيرادات الجباية الجمركية للعينة محل الدراسة لا تمثل رغم أهميتها الكبيرة إلا موردا واحدا من مئات الموارد المماثلة التي تعتمد عليها الدولة في تمويل إيرادات خزينتها العمومية على المستوى الوطني.

- لو كانت الدراسة حول تمويل إيرادات الجباية الجمركية لبوشبكة للخزينة العمومية على مستوى الولاية لكانت الأهمية واضحة جدا، ولكن لكون هذه الأخيرة لا تعتبر إلا وسيطا بين قبضة الجمارك للمركز الحدودي والخزينة العمومية الوطنية.

- لا يمكن نفي المساهمة المهمة لإيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، لكن لم نستطع إبرازها عن طريق الدراسة القياسية، لأن العينة محل الدراسة تمثل واحد فقط من بين 15 مركز حدودي آخر، ولا تبرز هذه المساهمة مقارنة خاصة بالموانئ الكبرى مثل الجزائر العاصمة وهران نظرا لموقعهم الاستراتيجي الذي يمثل عامل أساسي للتجارة الخارجية خاصة من الناحية الأمنية.

المطلب الثاني : دراسة وصفية لمساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في

تمويل إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)

فيما يلي الجدول رقم (03) والجدول رقم (04) يمثلان على التوالي جمالي إيرادات الجباية

الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة مقدر بالدينار الجزائري للفترة الممتدة بين 2009-2018 وإيرادات الخزينة العمومية على المستوى الوطني مقدر بالمليون دينار جزائري لنفس الفترة.

**الجدول (03) : إيرادات الجباية الجمركية الموجهة للخزينة العمومية (2009-2018)**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات الجباية الجمركية (دج)	2434934279	2244853477	2483076135	2680841002	2852910983	3060670492	4291873844	5125446015.6	2904036130.98	2534032036

المصدر: اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات قباضة الجمارك بوشبكة -تبسة- (أنظر الملحق 01).

**الجدول (04) : إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات الخزينة العمومية (مليون دج)	9427358.70	11507864.60	13887345.40	15439381.70	15560787.10	15913431.60	15214177.20	16206866.40	17138577.50	16118263.18

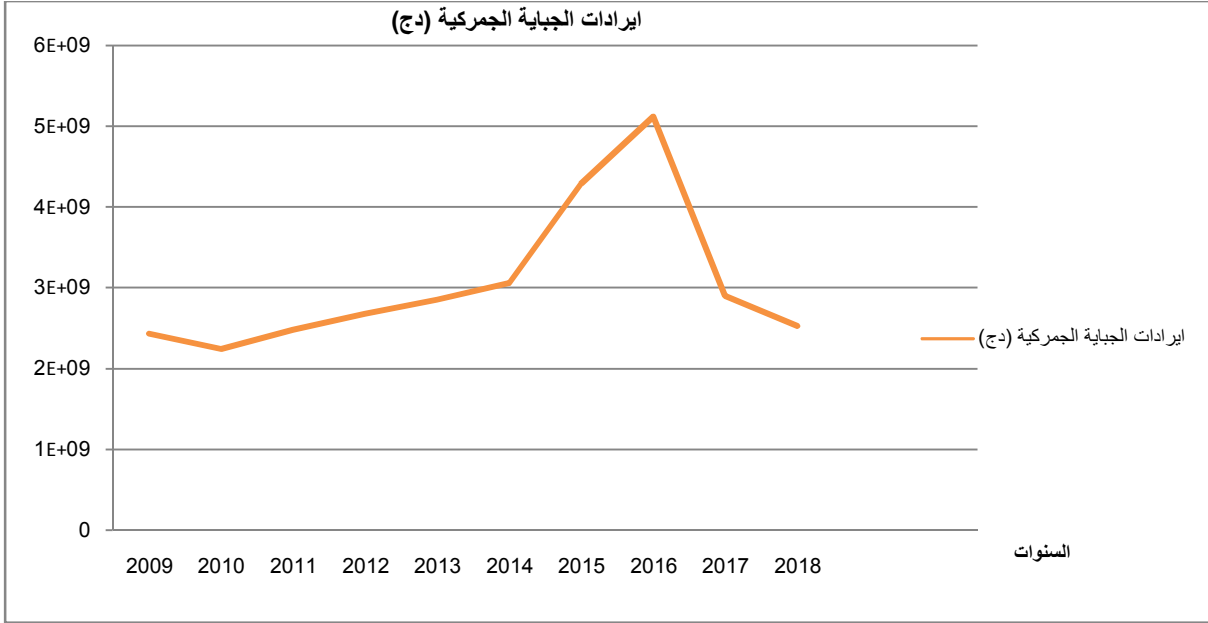
المصدر: إعدد الطالبين اعتمادا على احصائيات ONS (أنظر الملحق رقم 02+03+04)

وفيما يلي الشكلين رقم (06) ورقم (07) على التوالي يمثلان وثيرة تطور كل من إيرادات

الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة على مدى 10 سنوات (2009-2018)، وإيرادات الخزينة

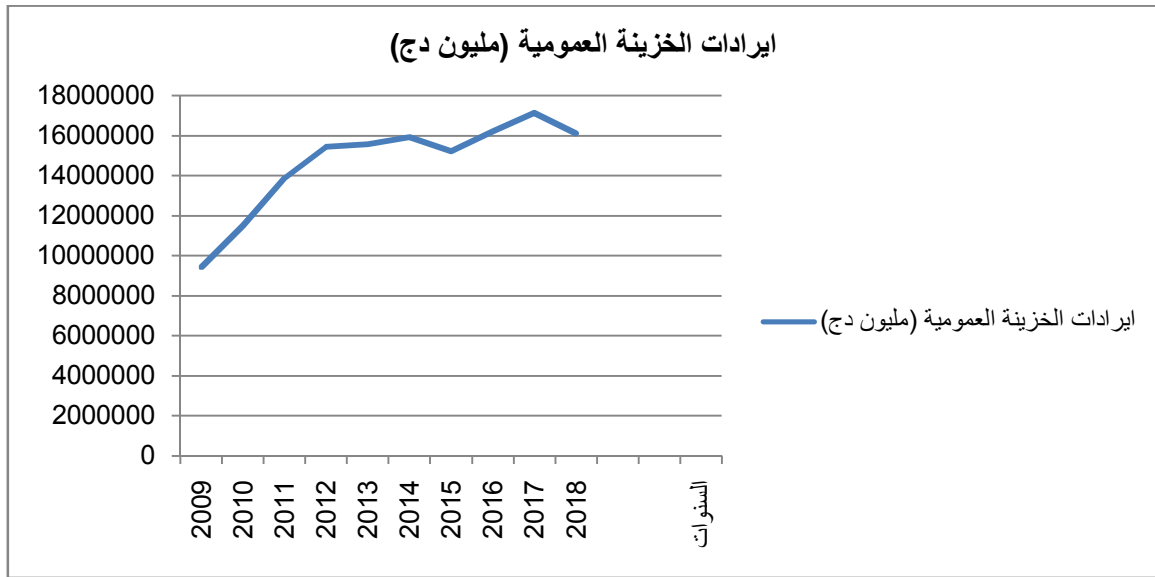
العمومية لنفس الفترة.

**الشكل(07) : إيرادات الجباية الجمركية الموجهة للخزينة العمومية (2009-2018)**



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على نتائج الجدول رقم (03)

**الشكل(08): إيرادات الخزينة العمومية (2009-2018)**



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على نتائج الجدول رقم (04)

من خلال المنحنيين البيانيين نلاحظ أنه:

- في سنة 2010 انخفاض في إيرادات الجباية الجمركية من 2434934279 دج إلى 2244853477 دج وذلك لتراجع الجزائر على بعض بنود التفكيك الجمركي المعمول بها ضمن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في حين لاحظنا زيادة ملحوظة في إيرادات الخزينة العمومية من 9427358,70

مليون دج سنة 2009 إلى 11507864,60 مليون دج سنة 2010 ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول لأن الجزائر تعتمد على الاقتصاد الريعي أي تتأثر إيراداتها العامة بسعر البترول والغاز...  
- نلاحظ استمرار زيادة إيرادات الجباية الجمركية لكن بوتيرة منخفضة مقارنة بوتيرة زيادة الإيرادات العامة.

- عرفت إيرادات الجباية الجمركية ارتفاع ملحوظ من 3060670492 دج سنة 2014 إلى 4291873844 دج سنة 2015 وذلك راجع لانتعاش التجارة في تلك الفترة، في حين لاحظنا انخفاض ملحوظ في نفس الفترة إلى 15214177,20 مليون دج بالنسبة للإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى بداية انخفاض أسعار البترول الجزائر ريعي.

- واصلت إيرادات الجباية الجمركية في الارتفاع من 4291873844 دج سنة 2015 إلى 5125446015,60 دج سنة 2016 وكذلك بالنسبة لإيرادات الخزينة العمومية من 1524177,20 مليون دج سنة 2015 إلى 16206866,40 مليون دج سنة 2016.

- نلاحظ انخفاض ملحوظ في إيرادات الجباية الجمركية من 5125446015,60 دج سنة 2016 إلى 2904036130,98 دج سنة 2017 وذلك راجع إلى سياسة النقشف التي أعلنتها الجزائر في تلك الفترة وقائمة منع مجموعة من المواد المستوردة أثر بشكل كبير على هاته الإيرادات في حين كان ارتفاع طفيف بالنسبة لإيرادات الخزينة العمومية لنفس الفترة.

- استمرار انخفاض إيرادات الجباية الجمركية لكن بوتيرة أقل من 2904036130,98 دج سنة 2017 إلى 2534032036 دج سنة 2018 وذلك راجع إلى رفع الحظر عن قائمة المنع مع منح رخص الاستيراد، لكن هذا الانخفاض كان بوتيرة أقل كما سبق وذكرنا راجع إلى تأخر منح هذه الرخص وتأثر إيرادات الخزينة العمومية بهذا القرار حيث عرفت انخفاض من 171138177,50 مليون دج إلى 16118263,18 مليون دج.

## خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل التطبيقي، يمكن استخلاص من تحليلاته ومناقشة نتائجه بأن المركز الحدودي بوشبكة يساهم في تمويل خزينة الدولة بغض النظر عن نسبة هذه المساهمة، ولكن نلمح أهميته كمصدر من مصادر التمويل في نسبة التحصيل الجبائي الجمركي من إجمالي إيرادات الجباية الجمركية للمركز المخصصة والموجهة للخزينة العمومية. وهذا ما يؤكد لنا ما تم التطرق له في الشق النظري، ألا وهو دور الجباية الجمركية في تمويل إيرادات الخزينة العمومية. وقد خلصنا كذلك بأن هذه الإيرادات تأثرت بتغير أسعار النفط تارة لأنه وكما نعلم أن اقتصادنا ريعي، وكذلك تأثرت بالسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية تارة أخرى.

الجامعة العامة

## الخاتمة

إن من الملاحظ ومن خلال ما تطرقنا له في دراستنا، خلصنا إلى أن للجباية الجمركية دور جد مهم وملزم في التنمية الاقتصادية، حيث تمثل مورد مالي مهم يساهم في تمويل إيرادات خزينة الدولة من جهة، وتؤدي وظيفة حماه من جهة أخرى، ألا وهي حماية الاقتصاد من المنافسة غير المشروعة على المستوى الدولي، وذلك من خلال فرض مجموعة من الحقوق والرسوم على السلع والخدمات المستوردة و المصدرة.

وقد احتلت الجباية الجمركية المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، وبالرغم من المكانة المهمة التي تحتلها إلا أنها عرفت تذبذبا في بعض الفترات نتيجة تأثرها بالظروف والسياسات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي. وبناء على ما تم تقديمه في حيثيات الدراسة نقوم بـ:

## 1- اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** (تؤثر إيرادات الجباية الجمركية في إيرادات الخزينة العمومية بشكل متذبذب)، هذه الفرضية صحيحة حيث أنه في الفترة المدروسة نلاحظ تطور الجباية الجمركية يصاحبه تطور في إيرادات الخزينة العمومية إلا في فترتين معينين وهما 2010-2017 نلاحظ تراجع في إيرادات الجباية الجمركية لكن تزايد في إيرادات خزينة الدولة.

- **الفرضية الثانية:** (تطور مساهمة إيرادات الجباية الجمركية في تمويل إيرادات الخزينة العمومية)، هذه الفرضية صحيحة، حيث يلاحظ تزايد مستمر على العموم في إيرادات الجباية الجمركية الموجهة لتمويل إيرادات الخزينة العمومية، بالرغم من ضآلة المبالغ المحصلة على مستوى العينة محل الدراسة.

- **الفرضية الثالثة:** (إن تراجع إيرادات الجباية الجمركية يعود إلى تغير في السياسة الاقتصادية الداخلية للجزائر نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية)، هذه الفرضية صحيحة، حيث لاحظنا تراجع كبير سنة 2017 في إيرادات الجباية الجمركية، وهذا جاء مفتعلا، بعد أن قررت الحكومة الجزائرية منع استيراد مجموعة من المواد التي تستنزف رصيد العملة الصعبة محليا، مما يؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي الداخلي وقيمة العملة المحلية، وجاء هذا القرار بعد انهيار أسعار النفط في تلك



الفترة مما أثر سلبا على الوضعية المالية الداخلية لأنه وكما نعلم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يتأثر بأسعار النفط ومن خلال ما تم تقديمه تم التوصل إلى النتائج الآتية :

## 2- نتائج الدراسة

- إن التحصيل الجبائي الجمركي التي يدر بها المركز الحدودي بوشبكة ضئيلة بالنسبة لإيرادات الخزينة العمومية على المستوى الوطني إلا أنه يبقى جد مهم بغض النظر إلى حجمه.
- مساهمة إيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية جد مهمة، ونلاحظ ذلك من خلال أن حوالي 90% من النسبة المحصلة تذهب مباشرة للخزينة العمومية.
- يبقى حجم التحصيل الجبائي للمركز الحدودي بوشبكة جد مهم، لأن هذا التحصيل يتم فقط على مستوى قباضة واحدة على مستوى كامل التراب الوطني.
- إن الجباية الجمركية أداة فعالة لصالح الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التأثير على الإنتاج الوطني عن طريق فرد حقوق ورسوم مرتفعة على سلع محل الاستيراد ومماثلة لسلع محلية ، ولاحظنا ذلك سنة 2017.
- إستخدام الجباية الجمركية كأداة للحد من استنزاف أموال مدخرة لازمة للتنمية خاصة بعد إنخفاض أسعار البترول.

## 3- اقتراحات الدراسة

- لكي نلمس التأثير المباشر لإيرادات الجباية الجمركية للمركز الحدودي بوشبكة في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، نقترح أن تكون الدراسة على المستوى المحلي أي نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الخزينة على المستوى الولائي فقط.
- لكي نلاحظ التأثير المباشر لإيرادات الجباية الجمركية على المستوى الولائي، نقترح توزيعها لفائدة تخصيصات محلية محددة، قصد التأثير المباشر على التنمية المحلية.
- من خلال دراستنا لاحظنا أن التغير أو التذبذب في قيمة إيرادات الجباية الجمركية راجع إلى تغير في السياسة الاقتصادية المنتهجة، والتي تستهدف مباشرة إما تغيير في قائمة السلع المسموح باستيرادها، أو النسب المطبقة عليها عند الاستيراد، لذا نقترح خلق نسب حقوق ورسوم جمركية لها علاقة بالكميات أي كلما زادت الكمية المستوردة زادت النسب المطبقة عليها.

- التركيز على النوع والقيمة الحقيقية للبضائع المستوردة، وتجنب إعادة النظر في كل مرة في نسب الرسوم والحقوق الجمركية من جهة، وقائمة البضائع المسموح باستيرادها من جهة أخرى.

#### 4- أفاق الدراسة

في الأخير وقد انهينا دراستنا، نحن نعلم أن طرحنا هذا لا يقدم نظرة شاملة عن الموضوع، ليس لقصور الدراسة ولكن ذلك راجع إلى إمكانية دراسة الموضوع على نطاق أوسع وبأبعاد مختلفة، فيما لا شك فيه توجد نقائص تحتويها الدراسة، وبعض النقاط تستدعي تعمق أكثر وتفصيلاً أكبر، لذا نرجوا أن تكون انطلاقة حسنة لمعالجة إشكاليات أخرى متعلقة بالموضوع، وفي هذا الصدد سنقدم أفاقاً آملين أن تكون أرضية لبحوث ودراسات مستقبلية كالتالي :

- دور الجباية الجمركية على مستوى وطني في تمويل إيرادات الخزينة العمومية.

- دور الجباية الجمركية في التنمية المحلية .

- أهمية المخصصات المالية المحولة مباشرة من نتيجة التحصيل الجبائي الجمركي مباشرة لفائدة صناديق التخصيصات الخاصة.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

## 1- الكتب

1. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة، عمان، 2008.
2. بحراز بعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
3. بودهان (م)، قانون الجمارك، الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، 1996.
4. حسين عواضة، المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
5. دنديني يحي، المالية العمومية، الطبعة الثانية، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
6. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
7. سويلم محمد، الإدارة والبنوك وصناديق الاستثمار، مؤسسة زهران للطباعة، الأردن، 1996.
8. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
9. محمد أبو نصار وآخرون، الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، الطبعة 02، دار المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2000.
10. محمد طاقة، هدى القراوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
11. هني أحمد، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

## 2- المذكرات

1. بوضياف عبير، سوق الأوراق المالية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدراسات العليا، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.
2. سلطاني سلمى، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات ليل شهادة الماجستير، فرع التخطيط والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.
3. طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعة 2000-2001.
4. عبد العالي بورويس، دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية، رسالة مقدمة من متطلبات ليل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997.

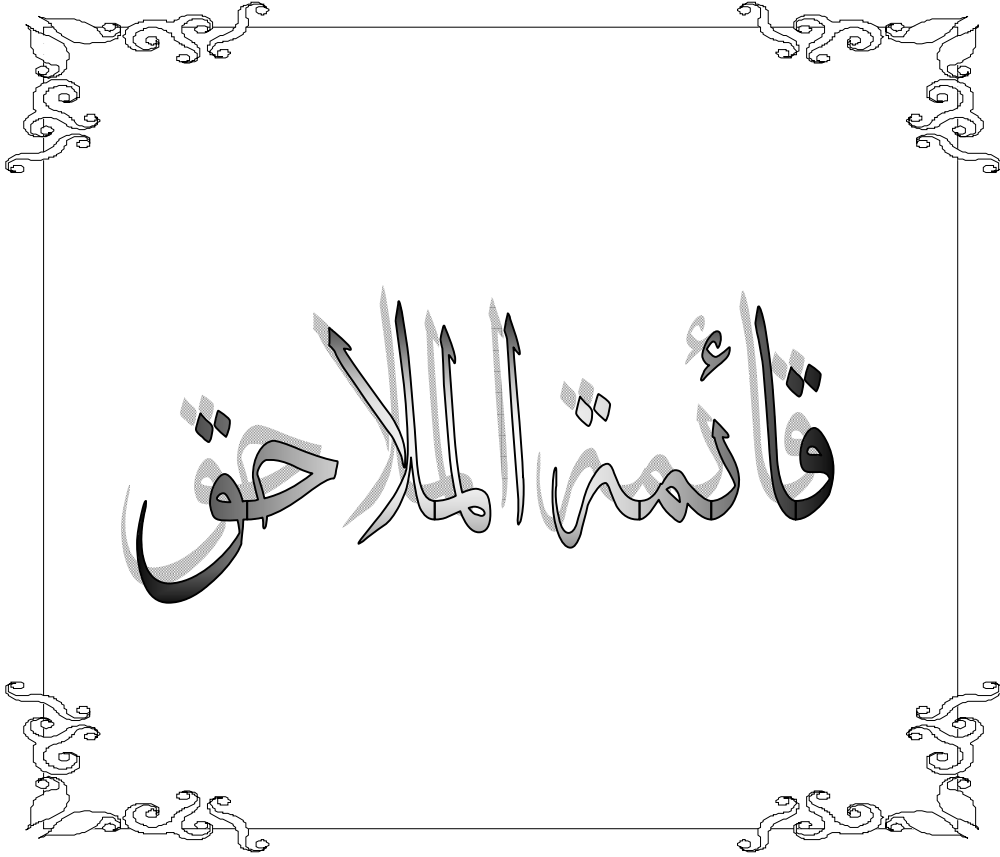
## 3- المجالات

1. صادق جعفر كاظم العتابي، أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 3، المجلد 08، 2018، ص: 92-93
  2. لعمامرة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخرينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 04، 2005، ص 100-105.
  3. ميلودي بن عمار، ولهي بوعلام، السياسة الجمركية وإشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات، دراسة حالة، 2015-2017، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 18، ص 248.
- المراسيم والقوانين**
1. القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية، المادة 54.
  2. قانون الجمارك، مرسوم تنفيذي رقم: 99-187،.
  3. القانون 98-10 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية سنة 1998.
  4. قانون الجمارك وملحقاته سنة 2000.
  5. قانون المالية لسنة 1985.
  6. قانون المالية لسنة 1999.
  7. قانون المالية لسنة 2004.
  8. قانون المالية لسنة 1998.
  9. قانون المالية لسنة 2000.
  10. المرسوم التنفيذي رقم: 85-253 الصادر في: 22/10/1985.
  11. قانون الجمارك، المادة رقم 16
  12. قانون الرسم على رقم الأعمال، المادة 161 لسنة 2017.
  13. قانون الضرائب، المادة 485.
  14. قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المادة رقم: 16.
  15. قانون المالية لسنة 1997،.

16. مرسوم تنفيذي رقم: 01-312 الصادر في: 2001/10/16.

### ثانيا المراجع باللغة الأجنبية

1. C. Berr H Temeau, **le droit douanier**, Economica, Paris 1997.
2. CLAUDE J. berr et heneri TREMEAU, **le droit douanier**, 2ème édition revaug, Paris, librairie général de droit de junis prudence, 1981.
3. formation de la fiscalité douanière, CNIS DGD.
4. Jean Marchel, **avec la contribution de Maguette Durand**, 3ème édition, Monnaie et crédit CUAS 1967, Paris .
5. Kenanaonline.com/users/ahmed kordy/Post/352510.
6. Muzellece Raymond, **Finance publiques**, 10ème édition, Edition 7, Dalloz, Paris.
7. OMC : guide de l'accord sur l'évolution en douane, 3ème édition, Aout 1996 .
8. Saoudi Messaoud, **l'essentiel de finance publique**, édition Ellipses, Paris, 2014.
9. Séminaire commentaire des principales dispositions de la loi de finance 2013 et analyse de leurs impact sur l'environnement des entreprises, Dr Mohammed Abbas Maherzi directeur de la politique fiscal, Ministère des finances, IEDF, 10 Mars 2018.



## الملحق رقم (01): إيرادات الجباية الجمركية المركز الحدودي -بوشبكة- 2009-2018

## Statistiques 2009-2018 (Recette des douanes Bouchebka)

## 1)- Evolution Des Recouvrements 2009-2010

NATURE	Solde au 31/12/2009	Solde au 31/12/2010	ECART
Droits et taxes	2.642.937.544,00	2.437.280.266,00	-7,78%
Recette budgétaire	2.415.528.045,00	2.211.846.271,00	-8,43%
Recette (Fccl) (1)	224.228.570,00	222.225.495,00	-89,33%
Recette (FAS) (2)	3.180.929,00	3.208.500,00	+0,86%
Amendes et confiscations	19.406.234,00	33.007.198,00	+70,08%

## 2)- Evolution Des Recouvrements 2011-2012

NATURE	Solde au 31/12/2011	Solde au 31/12/2012	ECART
Droits et taxes	2.699.841.735,00	2.924.564.847,00	+8,32%
Recette budgétaire	2.454.997.550,00	2.656.509.464,00	+8,20%
Recette (Fccl) (1)	243.082.875,00	265.685.093,00	+9,29%
Recette (FAS) (2)	1.761.310,00	2.370.290,00	+34,57%
Amendes et confiscations	28.078.585,00	24.331.538,00	-13,34%

## 3)- Evolution Des Recouvrements 2012-2013

NATURE	Solde au 31/12/2012	Solde au 31/12/2013	ECART
Droits et taxes	2.924.564.847,00	3.115.862.044,00	+6,54%
Recette budgétaire	2.656.509.464,00	2.829.242.748,00	+6,50%
Recette (Fccl) (1)	265.685.093,00	282.381.068,00	+6,28%
Recette (FAS) (2)	2.370.290,00	4.238.228,00	+78,80%
Amendes et confiscations	24.331.538,00	23.668.235,00	-2,72%

## 4)- Evolution Des Recouvrements 2014-2015

NATURE	Solde au 31/12/2014	Solde au 31/12/2015	ECART
Droits et taxes	3.320.410.959,00	4.687.491.825,00	+41,17%
Recette budgétaire	3.031.445.399,00	4.245.246.109,00	+40,04%
Recette (Fccl) (1)	288.246.276,00	441.490.388,00	+53,16%
Recette (FAS) (2)	719.284,00	755.328,00	+05,55%
Amendes et confiscations	29.225.093,00	46.627.735,00	+59,55%

## 5)- Evolution Des Recouvrements 2016-2017

NATURE	Solde au 31/12/2016	Solde au 31/12/2017	Taux Dévolution
Droits et taxes	5.567.997.932,60	3.172.156.340,98	-43,02%
Recette budgétaire	5.072.572.945,60	2.872.299.702,98	-43,37%
Recette (Fccl)	490.631.609,00	295.837.203,00	-39,70%
Recette (FAS)	4.793.378,00	4.019.435,00	-16,14%
Amendes et confiscations	52.873.070,00	31.736.428,00	-39,97%

## 6)- Evolution Des Recouvrements 2017-2018

NATURE	Solde au 31/12/2017	Solde au 31/12/2018	Taux Dévolution
Droits et taxes	3.172.156.340,98	2.892.131.872,00	-8,82%
Recette budgétaire	2.872.299.702,98	2.517.467.984,00	-12,35%
Recette (Fccl)	295.837.203,00	279.678.290,00	-5,46%
Recette (FAS)	4.019.435,00	3.340.190,00	-16,89%
Montant transféré CNR	00,00	91.645.408,00	-100%
Amendes et confiscations	31.736.428,00	16.564.052,00	-47,80%



الملحق رقم (02): إيرادات الخزينة العمومية 2009-2010

N° 609

# LES COMPTES ECONOMIQUES de 2000 à 2011

Nous présentons, dans cette publication, différents tableaux statistiques correspondants à une série cohérente des comptes économiques annuels afférents à la période allant de 2000 à 2011.

Ces comptes ont un caractère semi définitif pour la période de 2000 à 2010 tandis que les comptes de l'exercice 2011 sont en version provisoire.

Cette série de comptes consolidés de la nation est confectionnée par référence au Système des Comptes Economiques Algériens (SCEA) et est présentée en valeurs nominales. En outre, elle est accompagnée par quelques comptes normalisés élaborés selon le Système de la Comptabilité Nationale des Nations Unies (SCN) et ce, essentiellement pour des besoins de comparabilité internationale.

Diverses sources d'informations statistiques ont été mobilisées pour la confection de cette série de comptes économiques. Une partie importante des sources est produite par l'Office National des Statistiques (ONS). L'autre partie est directement collectée auprès des différents secteurs. De manière générale, nous retrouvons trois grandes familles de sources d'informations statistiques : les recensements généraux, les enquêtes statistiques et les sources administratives. De manière plus concrète, parmi les sources d'informations statistiques mobilisées, nous pouvons citer :

- + Les diverses enquêtes menées par les différentes structures techniques de l'ONS :
  - ✓ Enquête annuelle sur l'industrie (secteur public) ;
  - ✓ Enquête commerce, services et transport (secteur public) ;
  - ✓ Enquête sur le Bâtiment et les Travaux Publics (secteur public) ;
  - ✓ Enquête annuelle auprès des banques et entreprises d'assurance
  - ✓ L'enquête sur les dépenses de consommation des ménages ;
  - ✓ Enquête trimestrielle sur la production industrielle ;
  - ✓ L'enquête trimestrielle sur les prix à la production industrielle ;
  - ✓ L'enquête mensuelle sur les prix à la consommation ;.....etc.
  - ✓ L'enquête sur l'emploi et le chômage
  - ✓ L'enquête annuelle sur les salaires
- + Les statistiques élaborées par le Ministère de l'Energie et des Mines ;
- + Les statistiques élaborées par le Ministère des Finances (opérations du Trésor, budget de fonctionnement de l'Etat par chapitre,...etc) ;
- + Les statistiques élaborées par les Ministères de l'Agriculture et de la Pêche ;
- + Les statistiques élaborées par le Ministère du Transport ;
- + Les statistiques élaborées par le Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement ;
- + Les Statistiques élaborées par le Ministère de l'Habitat et de l'urbanisme ;
- + Diverses sources d'informations disponibles à l'ONS ou collectées directement auprès des entreprises et des secteurs;

Directeur de la publication : Mounir Khaled BERRAH

Ce numéro est élaboré par la Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale  
ISSN 1111 - 5009 Prix = 40 DA. Septembre 2012 Site WEB : [www.ons.dz](http://www.ons.dz) Courriel : [stat@ons.dz](mailto:stat@ons.dz) [ons@ons.dz](mailto:ons@ons.dz)  
Avenue Belkacem Mohamed - El Anasser - Alger - ☎021 77-76-64/56 ☎021 77-76-80

## Revenu National Disponible (SCN) et son affectation

En millions de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Rémunération des Salariés	884 617,0	970 615,3	1 048 921,9	1 137 905,1	1 278 516,3	1 363 926,7	1 500 109,1	1 721 934,2	2 138 366,5	2 360 458,5	2 917 594,0	3 817 801,8
Impôts Indirects Nets de Subventions	756 981,1	762 899,0	847 769,3	930 224,6	1 079 180,9	1 293 996,0	1 338 666,1	1 450 967,7	1 798 508,0	1 545 878,1	1 750 608,6	2 025 847,5
Excédent Net d'Exploitation	2 214 810,6	2 209 642,4	2 324 625,3	2 841 071,4	3 389 399,7	4 437 917,9	5 177 012,7	5 614 143,9	6 483 177,3	5 364 374,4	6 603 825,2	7 821 291,3
Solde de la Rémunération des Salariés avec le RDM	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4 285,5	3 823,1	4 347,4	9 589,4	10 608,8
Solde Revenu de la Ppté et de l'Entreprise	-175 240,3	-123 190,1	-174 668,8	-189 977,6	-253 259,9	-336 127,4	-321 273,2	-123 511,0	-83 602,8	-88 193,0	-15 686,7	-137 687,6
<b>Revenu National (S.C.N)</b>	<b>3 681 168,5</b>	<b>3 819 966,5</b>	<b>4 046 647,6</b>	<b>4 719 223,6</b>	<b>5 493 837,0</b>	<b>6 759 713,2</b>	<b>7 694 514,7</b>	<b>8 667 820,3</b>	<b>10 340 272,2</b>	<b>9 186 865,4</b>	<b>11 265 930,6</b>	<b>13 537 861,8</b>
Solde des Autres Transferts Courants	74 426,3	105 463,7	138 019,4	187 578,3	236 320,0	227 627,7	164 712,7	199 663,5	226 522,9	240 493,3	241 934,0	245 833,9
<b>Revenu National Disponible (S.C.N)</b>	<b>3 755 594,7</b>	<b>3 925 430,3</b>	<b>4 184 666,9</b>	<b>4 906 801,9</b>	<b>5 730 157,1</b>	<b>6 987 340,9</b>	<b>7 859 227,4</b>	<b>8 867 483,8</b>	<b>10 566 795,1</b>	<b>9 427 358,7</b>	<b>11 507 864,6</b>	<b>13 783 695,7</b>
Consommation Finale des Ménages	1 714 188,0	1 847 731,2	1 989 324,1	2 126 300,2	2 371 024,5	2 553 030,1	2 695 579,6	2 963 819,6	3 333 285,8	3 743 918,6	4 115 566,7	4 552 709,5
Consommation Finale des A.P	560 135,9	624 559,1	700 447,4	777 521,8	846 896,2	865 879,1	954 867,8	1 089 003,0	1 458 510,4	1 645 064,5	2 170 258,7	3 300 443,0
<b>Solde: Epargne Nette</b>	<b>1 481 270,8</b>	<b>1 453 140,0</b>	<b>1 494 895,4</b>	<b>2 002 980,0</b>	<b>2 512 236,3</b>	<b>3 568 431,6</b>	<b>4 208 780,0</b>	<b>4 814 661,3</b>	<b>5 774 999,0</b>	<b>4 038 375,6</b>	<b>5 222 039,2</b>	<b>5 930 543,2</b>
<b>Revenu National Disponible (S.C.N)</b>	<b>3 755 594,7</b>	<b>3 925 430,3</b>	<b>4 184 666,9</b>	<b>4 906 801,9</b>	<b>5 730 157,1</b>	<b>6 987 340,9</b>	<b>7 859 227,4</b>	<b>8 867 483,8</b>	<b>10 566 795,1</b>	<b>9 427 358,7</b>	<b>11 507 864,6</b>	<b>13 783 695,7</b>

## Le PIB et le PNB per Capita

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
<b>Le PIB (en millions de DA)</b>	<b>4 123 513,9</b>	<b>4 227 113,1</b>	<b>4 522 773,3</b>	<b>5 252 321,1</b>	<b>6 149 116,7</b>	<b>7 561 984,3</b>	<b>8 514 843,3</b>	<b>9 366 565,9</b>	<b>11 077 139,4</b>	<b>10 006 839,7</b>	<b>12 034 399,0</b>	<b>14 481 007,8</b>
Solde de la Rémunération des Salariés avec le RDM	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4 285,5	3 823,1	4 347,4	9 589,4	10 608,8
Solde du Revenu de la propriété et de l'entreprise	-175 240,3	-123 190,1	-174 668,8	-189 977,6	-253 259,9	-336 127,4	-321 273,2	-123 511,0	-83 602,8	-88 193,0	-15 686,7	-137 687,6
<b>Le Produit National Brut-PNB (en millions DA)</b>	<b>3 948 273,6</b>	<b>4 103 923,0</b>	<b>4 348 104,5</b>	<b>5 062 343,5</b>	<b>5 895 856,8</b>	<b>7 225 856,9</b>	<b>8 193 570,1</b>	<b>9 247 340,4</b>	<b>10 997 369,7</b>	<b>9 922 994,1</b>	<b>12 028 301,7</b>	<b>14 353 929,0</b>
Population au milieu de l'année (en milliers)	30 416	30 879	31 357	31 848	32 364	32 906	33 481	34 096	34 591	35 268	35 978	36 717
<b>PIB par tête d'habitant (PIB per Capita) en DA</b>	<b>136 570,6</b>	<b>136 892,8</b>	<b>144 234,9</b>	<b>164 918,4</b>	<b>189 998,7</b>	<b>229 805,6</b>	<b>254 318,7</b>	<b>274 711,6</b>	<b>320 231,8</b>	<b>283 737,1</b>	<b>334 493,3</b>	<b>394 395,2</b>
<b>PNB par tête d'habitant (PIB per Capita) en DA</b>	<b>129 809,1</b>	<b>132 903,4</b>	<b>138 664,6</b>	<b>158 953,3</b>	<b>182 173,3</b>	<b>219 590,9</b>	<b>244 723,0</b>	<b>271 214,8</b>	<b>317 925,5</b>	<b>281 369,7</b>	<b>334 323,8</b>	<b>390 934,1</b>
Taux de change DA/ US \$	75,2569	77,2600	79,6829	77,3947	72,0603	73,3596	72,6466	69,3757	64,5828	72,6349	74,3908	72,8567
<b>PIB per Capita en US \$</b>	<b>1 801,4</b>	<b>1 771,7</b>	<b>1 810,1</b>	<b>2 130,9</b>	<b>2 636,7</b>	<b>3 132,6</b>	<b>3 500,8</b>	<b>3 959,8</b>	<b>4 958,5</b>	<b>3 906,3</b>	<b>4 496,4</b>	<b>5 413,3</b>
<b>PNB per Capita en US \$</b>	<b>1 724,9</b>	<b>1 720,1</b>	<b>1 740,2</b>	<b>2 053,8</b>	<b>2 528,1</b>	<b>2 993,3</b>	<b>3 368,7</b>	<b>3 909,4</b>	<b>4 922,8</b>	<b>3 873,6</b>	<b>4 494,2</b>	<b>5 365,8</b>

الملحق رقم (03): إيرادات الخزينة لعمومية 2011-2016

N°786

## Les comptes économiques de 2011 à 2016

Nous présentons dans cette publication différents tableaux statistiques correspondant à une série cohérente des comptes économiques annuels afférents à la période allant de 2011 à 2016.

Ces comptes ont un caractère semi définitif pour la période de 2011 à 2015 tandis que les comptes de l'exercice 2016 sont en version provisoire.

Cette série de comptes consolidés de la Nation est confectionnée par référence au Système des Comptes Economiques Algériens (SCEA) et présentée en valeurs nominales.

Pour des besoins de comparabilité internationale, cette série de comptes économiques est accompagnée par quelques comptes normalisés élaborés selon le Système de la Comptabilité Nationale des Nations Unies (SCN).

Diverses sources d'informations statistiques ont été mobilisées pour la confection de cette série de comptes économiques. Une partie importante des sources est produite par l'Office National des Statistiques (ONS). L'autre partie est directement collectée auprès des différents secteurs. De manière générale, nous retrouvons trois grandes familles de sources d'informations statistiques : les recensements généraux, les enquêtes statistiques et les sources administratives. De manière plus concrète, parmi les sources d'informations statistiques mobilisées, nous pouvons citer :

- ✚ Les diverses enquêtes menées par les différentes structures techniques de l'ONS :
  - ✓ Enquête trimestrielle sur la production industrielle ;
  - ✓ L'enquête trimestrielle sur les prix à la production industrielle ;
  - ✓ L'enquête mensuelle sur les prix à la consommation ;
  - ✓ Enquête annuelle auprès des banques et entreprises d'assurance
  - ✓ L'enquête sur les dépenses de consommation des ménages ;
  - ✓ L'enquête sur l'emploi et le chômage
  - ✓ L'enquête annuelle sur les salaires
- ✚ Les statistiques élaborées par le Ministère de l'Energie ;
- ✚ Les statistiques élaborées par le Ministère des Finances (opérations du Trésor, budget de fonctionnement de l'Etat par chapitre,...etc.) ;
- ✚ Les statistiques élaborées par les Ministères de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche ;
- ✚ Les statistiques élaborées par le Ministère des Travaux Publics et des Transports ;
- ✚ Les statistiques élaborées par le Ministère de l'Industrie et des Mines ;
- ✚ Les Statistiques élaborées par le Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville;
- ✚ Diverses sources d'informations disponibles à l'ONS ou collectées directement auprès des entreprises et des secteurs;

Directeur de la publication : Messaoud Khaled BERRAH

Ce numéro est élaboré par la Direction Technique chargée de la comptabilité nationale  
 Direction des publications et de la Diffusion - 8 & 10, Rue des Mousabellins - Alger 16000 ☎ : (021) 63 98 06  
 ONS (Siège) - Avenue Boukacem Mohamed El Anassar - Alger 16000 ☎ : (021) 77 78 38 ☎ : (021) 77 78 38  
 ISSN 1111 - 5939 Prix = 40 DA, août 2017 Site Web: <http://www.ons.dz> Courriel: [ons@ons.dz](mailto:ons@ons.dz) [stat@ons.dz](mailto:stat@ons.dz)

## Produit Intérieur Brut (SCN) et son affectation

En millions de DA

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Consommation Finale Individuelle des Ménages	4 548 233,7	5 210 992,1	5 769 782,6	6 264 724,7	6 853 952,3	7 446 006,5
Consommation Finale des Administrations Publiques	3 015 170,3	3 293 471,7	3 186 869,2	3 409 668,5	3 613 381,9	3 617 678,7
Formation Brute du Capital Fixe	4 620 306,8	4 992 412,0	5 690 894,4	6 446 692,2	7 041 676,5	7 467 341,8
Variations de Stocks	931 535,1	1 354 987,5	1 532 737,4	1 401 697,9	1 424 514,3	1 359 496,6
Exportations de Biens et Services	5 658 617,1	5 979 809,5	5 528 756,9	5 206 390,2	3 872 626,5	3 655 739,6
(-) Importations de Biens et Services	4 184 893,0	4 622 074,7	5 061 121,5	5 500 515,7	6 104 032,9	6 139 437,0
<b>Affectation du Produit Intérieur Brut</b>	<b>14 588 970,0</b>	<b>16 209 598,1</b>	<b>16 647 919,0</b>	<b>17 228 597,8</b>	<b>16 702 118,6</b>	<b>17 406 826,2</b>
Production Intérieure Brute (S.C.E.A)	12 211 018,1	13 561 457,2	14 096 723,5	14 490 178,8	13 791 431,3	14 387 908,9
Valeurs Ajoutées des Services Non Productifs	2 970 315,8	3 260 461,5	3 176 314,6	3 375 138,1	3 566 828,9	3 752 699,5
* V.A Administrations Publiques	2 368 273,8	2 634 957,8	2 538 308,2	2 722 276,4	2 893 473,1	2 990 441,9
* V.A Institutions Financières	516 337,8	527 709,7	534 657,3	542 499,0	554 736,7	633 034,8
* V.A Affaires Immobilières	85 704,6	97 794,0	103 349,1	110 362,7	118 619,1	129 242,8
(-) Achats de Services Non Productifs	155 501,8	160 313,1	169 028,1	174 927,7	195 391,7	211 169,3
Ajustement pour Services Imputés Bancaires	-436 862,2	-452 007,6	-456 091,0	-461 791,4	-460 750,0	-522 613,0
<b>Produit Intérieur Brut</b>	<b>14 588 970,0</b>	<b>16 209 598,1</b>	<b>16 647 919,0</b>	<b>17 228 597,8</b>	<b>16 702 118,6</b>	<b>17 406 826,2</b>

## Produit Intérieur Brut (SCN) et ses emplois

En millions de DA

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Consommation Finale Individuelle des Ménages	4 548 233,7	5 210 992,1	5 769 782,6	6 264 724,7	6 853 952,3	7 446 006,5
Consommation Finale des Administrations Publiques	3 015 170,3	3 293 471,7	3 186 869,2	3 409 668,5	3 613 381,9	3 617 678,7
Formation Brute du Capital Fixe	4 620 306,8	4 992 412,0	5 690 894,4	6 446 692,2	7 041 676,5	7 467 341,8
Variations de Stocks	931 535,1	1 354 987,5	1 532 737,4	1 401 697,9	1 424 514,3	1 359 496,6
Exportations de Biens et Services	5 658 617,1	5 979 809,5	5 528 756,9	5 206 390,2	3 872 626,5	3 655 739,6
(-) Importations de Biens et Services	4 184 893,0	4 622 074,7	5 061 121,5	5 500 515,7	6 104 032,9	6 139 437,0
<b>Emplois du Produit Intérieur Brut</b>	<b>14 588 970,0</b>	<b>16 209 598,1</b>	<b>16 647 919,0</b>	<b>17 228 597,8</b>	<b>16 702 118,6</b>	<b>17 406 826,2</b>
Rémunération des Salariés	3 866 369,2	4 291 356,3	4 390 796,6	4 659 856,4	4 983 699,7	5 238 726,7
Consommation du Capital Fixe	832 700,8	904 051,4	1 050 320,4	1 285 002,0	1 426 963,3	1 466 279,5
Impôts Indirects Nets de Subventions	2 091 016,0	2 382 910,7	2 517 803,8	2 526 578,5	2 427 085,3	2 427 190,7
Excédent Net d'Exploitation	7 798 884,0	8 631 279,6	8 688 998,1	8 757 160,9	7 864 370,3	8 274 629,3
<b>Produit Intérieur Brut</b>	<b>14 588 970,0</b>	<b>16 209 598,1</b>	<b>16 647 919,0</b>	<b>17 228 597,8</b>	<b>16 702 118,6</b>	<b>17 406 826,2</b>

## Revenu National Disponible (SCN) et son affectation

En millions de DA

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
Rémunération des Salariés	3 866 369,2	4 291 356,3	4 390 796,6	4 659 856,4	4 983 699,7	5 238 726,7
Impôts Indirects Nets de Subventions	2 091 016,0	2 382 910,7	2 517 803,8	2 526 578,5	2 427 085,3	2 427 190,7
Excédent Net d'Exploitation	7 798 884,0	8 631 279,6	8 688 998,1	8 757 160,9	7 864 370,3	8 274 629,3
Solde de la Rémunération des Salariés avec le RDM	10 608,8	10 547,3	12 610,9	16 640,2	25 649,0	24 847,0
Solde Revenu de la Ppté et de l'Entreprise	-137 687,6	-179 477,4	-310 769,8	-377 741,6	-412 735,0	-142 450,0
<b>Revenu National (S.C.N)</b>	<b>13 629 190,4</b>	<b>15 136 616,5</b>	<b>15 299 439,7</b>	<b>15 582 494,5</b>	<b>14 888 069,3</b>	<b>15 822 943,7</b>
Solde des Autres Transferts Courants	258 155,1	302 765,2	261 947,4	330 937,1	326 107,9	383 922,8
<b>Revenu National Disponible (S.C.N)</b>	<b>13 887 345,4</b>	<b>15 439 381,7</b>	<b>15 560 787,1</b>	<b>15 913 431,6</b>	<b>15 214 177,2</b>	<b>16 206 866,4</b>
Consommation Finale des Ménages	4 548 233,7	5 210 992,1	5 769 782,6	6 264 724,7	6 853 952,3	7 446 006,5
Consommation Finale des A.P	3 015 170,3	3 293 471,7	3 186 869,2	3 409 668,5	3 613 381,9	3 617 678,7
<b>Solde: Epargne Nette</b>	<b>6 323 941,4</b>	<b>6 934 917,9</b>	<b>6 604 135,3</b>	<b>6 239 038,4</b>	<b>4 746 843,1</b>	<b>5 143 181,3</b>
<b>Revenu National Disponible (S.C.N)</b>	<b>13 887 345,4</b>	<b>15 439 381,7</b>	<b>15 560 787,1</b>	<b>15 913 431,6</b>	<b>15 214 177,2</b>	<b>16 206 866,4</b>

الملحق رقم (04): إيرادات الخزينة العمومية 2017

N° 824

## Les comptes économiques de 2015 à 2017

Nous présentons dans cette publication différents tableaux statistiques correspondant à une série cohérente des comptes économiques annuels afférents à la période allant de 2015 à 2017.

Ces comptes ont un caractère semi définitif pour la période 2015 et 2016 tandis que les comptes de l'exercice 2017 sont en version provisoire.

Cette série de comptes consolidés de la Nation est confectionnée par référence au Système des Comptes Economiques Algériens (SCEA) et présentée en valeurs nominales.

Pour des besoins de comparabilité internationale, cette série de comptes économiques est accompagnée par quelques comptes normalisés élaborés selon le Système de la Comptabilité Nationale des Nations Unies (SCN).

Diverses sources d'informations statistiques ont été mobilisées pour la confection de cette série de comptes économiques. Une partie importante des sources est produite par l'Office National des Statistiques (ONS). L'autre partie est directement collectée auprès des différents secteurs. De manière générale, nous retrouvons trois grandes familles de sources d'informations statistiques : les recensements généraux, les enquêtes statistiques et les sources administratives. De manière plus concrète, parmi les sources d'informations statistiques mobilisées, nous pouvons citer :

- ✦ Les diverses enquêtes menées par les différentes structures techniques de l'ONS :
  - ✓ Enquête trimestrielle sur la production industrielle ;
  - ✓ L'enquête trimestrielle sur les prix à la production industrielle ;
  - ✓ L'enquête mensuelle sur les prix à la consommation ;
  - ✓ Enquête annuelle auprès des banques et entreprises d'assurance
  - ✓ L'enquête sur les dépenses de consommation des ménages ;
  - ✓ L'enquête sur l'emploi et le chômage
  - ✓ L'enquête annuelle sur les salaires
- ✦ Les statistiques élaborées par le Ministère de l'Energie ;
- ✦ Les statistiques élaborées par le Ministère des Finances (opérations du Trésor, budget de fonctionnement de l'Etat par chapitre,...etc.) ;
- ✦ Les statistiques élaborées par le Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche ;
- ✦ Les statistiques élaborées par le Ministère des Travaux Publics et des Transports ;
- ✦ Les statistiques élaborées par le Ministère de l'Industrie et des Mines ;
- ✦ Les Statistiques élaborées par le Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et de la Ville;
- ✦ Diverses sources d'informations disponibles à l'ONS ou collectées directement auprès des entreprises et des secteurs;

Directeur de la publication : Messir Khaled BERRAH

Ce numéro est élaboré par la Direction Technique chargée de la comptabilité nationale

Direction des publications et de la Diffusion - 8 & 10, Rue des Mousabelline - Alger 16000 ☎ & 📠: (021) 62 98 06

ONS (Siège) - Avenue Boukacem Mohamed El Anasser - Alger 16000 ☎: (021) 77 78 38 📠: (021) 77 78 30

ISSN 1111 - 5039 Prix = 40 DA, août 2018 Site Web: <http://www.ons.dz> Courriel: [ons@ons.dz](mailto:ons@ons.dz) ou [stat@ons.dz](mailto:stat@ons.dz)

## Produit Intérieur Brut (SCN) et son affectation

En millions de DA

	2015	2016	2017
Consommation Finale Individuelle des Ménages	6 833 952,3	7 446 006,3	8 037 174,6
Consommation Finale des Administrations Publiques	3 603 338,9	3 638 876,4	3 577 474,4
Formation Brute du Capital Fixe	7 062 259,9	7 544 331,1	7 691 099,1
Variations de Stocks	1 424 541,1	1 359 592,8	1 308 128,0
Exportations de Biens et Services	3 872 626,3	3 635 739,6	4 209 544,0
(-) Importations de Biens et Services	6 104 032,9	6 139 437,0	6 229 308,1
<b>Affectation du Produit Intérieur Brut</b>	<b>16 712 685,8</b>	<b>17 525 109,4</b>	<b>18 594 112,0</b>
Production Intérieure Brute (S.C.E.A)	13 812 763,5	14 465 462,0	15 529 632,2
Valeurs Ajoutées des Services Non Productifs	3 535 729,1	3 792 225,4	3 824 958,0
+ V.A Administrations Publiques	2 883 430,1	3 031 639,6	3 040 064,7
+ V.A Institutions Financières	534 736,7	633 096,6	651 744,9
+ V.A Affaires Immobilières	117 562,3	125 489,1	133 148,4
(-) Achats de Services Non Productifs	193 056,9	209 963,0	210 308,5
Ajustement pour Services Imputés Bancaires	-460 730,0	-522 613,0	-550 169,6
<b>Produit Intérieur Brut</b>	<b>16 712 685,8</b>	<b>17 525 109,4</b>	<b>18 594 112,0</b>

## Produit Intérieur Brut (SCN) et ses emplois

En millions de DA

	2015	2016	2017
Consommation Finale Individuelle des Ménages	6 833 952,3	7 446 006,3	8 037 174,6
Consommation Finale des Administrations Publiques	3 603 338,9	3 638 876,4	3 577 474,4
Formation Brute du Capital Fixe	7 062 259,9	7 544 331,1	7 691 099,1
Variations de Stocks	1 424 541,1	1 359 592,8	1 308 128,0
Exportations de Biens et Services	3 872 626,3	3 635 739,6	4 209 544,0
(-) Importations de Biens et Services	6 104 032,9	6 139 437,0	6 229 308,1
<b>Emplois du Produit Intérieur Brut</b>	<b>16 712 685,8</b>	<b>17 525 109,4</b>	<b>18 594 112,0</b>
Rémunération des Salariés	4 977 753,2	5 275 127,3	5 367 781,1
Consommation du Capital Fixe	1 433 046,1	1 470 002,3	1 653 306,4
Impôts Indirects Nets de Subventions	2 427 577,9	2 484 456,6	2 664 038,8
Excédent Net d'Exploitation	7 874 308,6	8 295 523,1	8 908 985,8
<b>Produit Intérieur Brut</b>	<b>16 712 685,8</b>	<b>17 525 109,4</b>	<b>18 594 112,0</b>

## Revenu National Disponible (SCN) et son affectation

En millions de DA

	2015	2016	2017
Rémunération des Salariés	4 977 753,2	5 275 127,3	5 367 781,1
Impôts Indirects Nets de Subventions	2 427 577,9	2 484 456,6	2 664 038,8
Excédent Net d'Exploitation	7 874 308,6	8 295 523,1	8 908 985,8
Solde de la Rémunération des Salariés avec le RDM	23 649,0	24 847,0	17 428,0
Solde Revenu de la Ppté et de l'Entreprise	-412 735,0	-143 952,9	-253 577,8
<b>Revenu National (S.C.N)</b>	<b>14 892 553,8</b>	<b>15 936 001,2</b>	<b>16 704 655,9</b>
Solde des Autres Transferts Courants	326 107,9	383 922,8	433 921,6
<b>Revenu National Disponible (S.C.N)</b>	<b>15 218 661,7</b>	<b>16 319 923,9</b>	<b>17 138 577,5</b>
Consommation Finale des Ménages	6 833 952,3	7 446 006,3	8 037 174,6
Consommation Finale des A.P.	3 603 338,9	3 638 876,4	3 577 474,4
Solde: Epargne Nette	4 761 370,5	5 215 041,0	5 523 928,6
<b>Revenu National Disponible (S.C.N)</b>	<b>15 218 661,7</b>	<b>16 319 923,9</b>	<b>17 138 577,5</b>

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

الرقم: ..... /ق.ع.م.م.ك.ع.ا.ق.ت.ع.ت.ا.ج.ع.ت.ت/ 2018/ 2019

## اتفاقية التربص

### المادة الأولى:

هذه الاتفاقية تضبط علاقات جامعة العربي التبسي ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ،  
والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : قباضة الجبال بوشاية

مقرها في : المبنى الجديد بوشاية

ممثلة من طرف : السيد قباضة الجبال بوشاية

الرتبة : مديرة رئيس

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1- ..... خريجين

2- ..... هادي الله محمد

3- .....

4- .....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90 المؤرخ في 03/05/1988 القرار الوزارى المؤرخ في ماي 1989.

### المادة الثانية:

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في  
تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص: ..... محاسبة المؤسسة

### المادة الثالثة:

التربص التطبيقي يجري في مصلحة : قباضة الجبال بوشاية

الفترة من : 2019/02/01 إلى : 2019/03/31



## ملخص

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه إيرادات الجباية الجمركية في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فضلا عن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية. برزت أهمية هذا الدور في المفاهيم التي تطرقنا لها والتي تحيط بالجباية الجمركية هذا من جهة، والنسبة المخصصة من الإيراد رغم تأثرها بالسياسات الاقتصادية المنتهجة والموجهة مباشرة للخزينة العمومية والتي تعدت في معظم الفترات 90%، واستعمالها كأداة لحماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة وحماية الإنتاج الوطني بصفة خاصة، من جهة أخرى. بالرغم من ضآلة المبالغ المحصلة في إطار إيرادات الجباية الجمركية في عينة الدراسة، مقارنة بإجمالي الإيرادات العامة للدولة، إلا أننا لمسنا أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة من خلال تحليل ومقارنة إيرادات الجباية الجمركية وإيرادات الخزينة العمومية وتطورها لفترة محل الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** الجباية الجمركية، إيرادات الخزينة العمومية.

## *Abstract*

This study derives its importance from the role played by customs revenues in financing public treasury revenues, as well as their use to achieve economic objectives.

The importance of this role has been highlighted in the concepts we have addressed, which surrounds this customs collection, on the one hand, and the proportion of revenue allocated, despite the fact that it is influenced by the direct and direct economic policies of the Treasury, which exceeded 90% On the other hand.

Despite the small amounts collected in the framework of customs collection revenues in the sample of the study, compared to the total public revenues of the state, but we noted the importance of the role played by the latter through the analysis and comparison of revenues of the customs collection and revenues of the public treasury and its development for the period under study.

**Keywords:** Customs Collection, Public Treasury Revenues.